الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

رجال الأعمال والسياسة

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (2001). رجال الأعمال والسياسة. في محمد السيد سعيد، *رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الانسان*. (15-45). القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

الفصل الأول

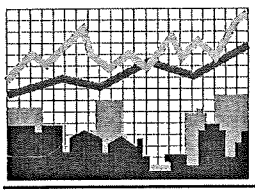

رجال الأعمال والسياسة

هل يشير مصطلح، «رجال الأعمال»، بحد ذاته إلي إيديولوجيات أو تفضيلات معينة أو مواقف محددة من السياسة وشكل الدولة؟

لقد افترض الباحثون في الغرب أن الإجابة علي هذا السؤال بالإيجاب دائماً. فرجال الأعمال لدي هؤلاء الباحثين إما محافظون أو ليبراليون، وهم يؤيدون الديموقراطية ويناصرونها. والواقع أن الرأي العام في الغرب يميل بدوره إلي هذا الاعتقاد.

أما الماركسيون والاشتراكيون فقد اعتقدوا أن البرجوازية -وهو لفظ يشير تحديداً إلي رجال الأعمال- صارت قوة معادية للديموقراطية. لقد تخطت البرجوازية الحقبة التاريخية التي كانت تميل فيها للديموقراطية، وأصبحت تفضل الأشكال التسلطية للحكم، في العالم الثالث بصفة خاصة.

ولم يبحث الماركسيون إلا قليلاً في أسباب تحول البرجوازية إلي قوة معادية أو غير معادية للديموقراطية، في العالم الثالث. بل لم يسعوا إلي البرهنة وتقديم الدليل علي هذا الافتراض أو الاعتقاد.

رجال الأعمال أم البرجوازية؟

وقبل أن نناقش المسألة بقدر من التفصيل، لعلنا نبدأ بالتمييز بين رجال الأعمال Businesmen والبراجوازية Bourgeoisie. لن يعنينا هنا البحث في الجذور التاريخية لظهور هذا المصطلح الأخير، وارتباطه أصلاً بسكان المدن الذين كانوا يزاولون التجارة أو يقدمون الخدمات التي تقتضي خبرات علمية وعملية. فالواقع أن المصطلح صار يشير إلي الطبقات المالكة أو المديرة لوسائل الإنتاج الحديثة، وتحديداً في مجال الصناعة والتجارة والخدمات.

ونفضل أن نقف هنا برهة قصيرة قبل أن نستأنف المناقشة. وذلك أننا عندما نشير بمصطلح البرجوازية إلى «طبقة» لا نقصد جماعة محددة من الناس يمكن حصرها عدداً ومن حيث الصفات

والخواص الحياتية اليومية. فالمقصود في الحقيقة بمصطلح طبقة هو معني أكثر تجريداً، وهو معني يرتبط بتحليل العلاقات الاجتماعية باعتبارها منظومة أو نظاماً. فالطبقة تكتسب دلالتها ومعناها من النظام الاجتماعي، وهي تشرح «قوانين» هذا النظام، وتبعث فينا توقعات معينة، فعندما نتحدث عن الطبقة الارستوقراطية مثلاً، نتناول ضمناً -وإن بصورة قوية- النظام الاجتماعي الإقطاعي أو شبه الإقطاعي، الذي يقوم علي نظام معين لامتلاك الأرض قانوناً أو فعلاً، وتقوم الارستوقراطية في هذا النظام بدور «الطبقة» التي تملك «الأرض بصورة قانونية أو فعلية، وتحصل بالتالي علي ريع الأرض أو الريع الزراعي. ونحن نتوقع من هذه الطبقة أن يكون لها «فكر» أو«أيديولوجية» من نوع معين، وأن تكون لها«خواص» اجتماعية وميول سياسية، بل وصفات فردية بعينها.

وهذه الخواص والميول تفسر لنا الطريقة التي يعمل بها النظام الارستوقراطي، وكيف يتصرف في مختلف المواقف الخارجية والداخلية، وذلك لأننا نعرف كيف ستتصرف الطبقة الحاكمة في هذا النظام، أي الارستوقراطية.

ويصدق نفس المعني عندما نتحدث عن البرجوازية، فهي الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج في النظام الرأسمالي. ويفسر لنا هذا النظام، خواص وميول وتفضيلات هذه الطبقة، والعكس أيضاً صحيح، بمعني أن توقعاتنا بخصوص ميول ومواقف وأفكار أو باختصار أيديولوجية الطبقة البرجوازية تفسر لنا -أو هكذا كان الاعتقاد- الطريقة التي يعمل بها النظام الرأسمالي. فكأن الطبقة هي «نظام حركة»، أو سمات معينة للممارسات السياسية والاجتماعية التي نتوقعها من جماعة ما من الناس بفضل موقعهم من علاقات الملكية في نظام اجتماعي ما «مالكين أو غير مالكين»، ومن ثم علاقاتهم بالطبقات الأخري في المجتمع.[1]

الطبقة إذن معني تجريدي أو بالأحري تفسيري. وعندما نقترب به من الواقع المادي الملموس قد لانجده يشير إلي جماعة ما بالوضوح الكافي. ففي الواقع المادي نجد «فئات» أو جماعات من الأشخاص الذين يمكن حصرهم معاً في فئة أو فئات بفضل اتحادهم في سمات معينة، مثل الثروة والملكية والمكانة الاجتماعية، والثقافة، والمهنة[2].. ومفهوم البرجوازية يشير إلي جميع من يملكون وسائل الإنتاج في المجتمع الرأسمالي. ولكن المجتمعات المختلفة قد لا تكون رأسمالية بنفس الدرجة أو الكيفية، كما أن الملكية معني واسع للغاية، وقد يعني مجرد ملكية محل للبقالة أو ورشة حرفية أو مصنع متقشف وفقير سوي من آلات عتيقة، أو مصنع عملاق يستخدم تكنولوجيات متقدمة، أو مصنع أو شبكة كاملة من المصانع التي تستخدم تكنولوجيات متقدمة. وسوف نضطر في الواقع إلي التمييز بين فئات مختلفة من هؤلاء، بل أننا سوف نضطر لاكتشاف أن مصطلح الطبقة البرجوازية لا يفسر لنا الكثير، إلا عند مستوي شديد العمومية، وعلي أي حال، فإننا عندما نتحدث عن الواقع الملموس، فإننا نستطيع أن نري ونلمس «رجال الأعمال» أي جماعة أو جماعات من الناس الذين يجمعهم العمل في مجال الأعمال: أي في مجال السوق، سواء كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين مشتغلين في إدارة الشركات، أياً كان نوعها. ويختلف رجال الأعمال بهذا المعني عن «البرجوازية» ليس فقط من

حيث التجسيد والتجريد، وإنما أيضاً من حيث أن الأولين يعملون فعلاً سواءً كانوا يملكون -أو يديرون فقط- بمشروعات اقتصادية بقصد الحصول علي عائد تجاري أو أرباح. أما البرجوازية فهي ترتبط أساساً بالملكية، فهي الطبقة المالكة، ولكنها قد لاتكون - بل ويجب تمييزها عن - الطبقة المديرة للمشروعات في المجتمع أو النظام الرأسمالي.

نظرية مفسرة

المفهومان معاً ضروريان. **الأول**: أي رجال الأعمال، ضروري لأنه يمثل المستوي العملي الملموس، حيث نستطيع أن نذهب لرجال أعمال محددين ونسألهم عن آرائهم، ونصف ما يقومون به من أعمال وممارسات، ونكتشف إلي أي حد هي قريبة أو بعيدة عن الديموقراطية. **والثاني**: أي مفهوم البرجوازية ضروري لأنه يستطيع أن يمنحنا القدرة علي التفسير والتنبؤ وذلك بفضل كونه مشحوناً بالمعاني والدلالات النظرية، ويكتسب مفهوم «البرجوارية» دلالته من نظرية ما للمجتمع، وكل نبوءة أو توقع خاص بهذه الطبقة يتم اشتقاقه من تأكيدات أو مقولات تصف صيرورته بشكل عام، وذلك لأن هذه «الطبقة» هي جزء من شبكة العلاقات المتناقضة والمتحركة للمجتمع الرأسمالي، والجزء الذي يتولي«حكم» هذه الشبكة ولو علي نحو متناقض. ولا بد إذن بالضرورة من أن يكون لدينا نظرية خاصة بالمجتمع الرأسمالي، حتي تقدم لنا افتراضات أو لدينا تأكيدات خاصة بالمواقف الجوهرية للبرجوازية.(٣)

وخلال القرن العشرين مثلت «الماركسية» تلك النظرية، أو فلنقل إنها كانت النظرية المهيمنة لدي الجماعة المثقفة في معظم أنحاء العالم، حول النظام أو المجتمع الرأسمالي. فرغم المحاولات والجهود الفنيةالتي بذلتها الأكاديمية الغربية والأمريكية بالذات - لدحض النتائج الأساسية للماركسية، فإنها لم تفلح كثيراً سوي في إضافة «هامش» للتفسير في الشأن الخاص بصيرورة الرأسمالية، إلي جانب النموذج الأساسي أو «البارادايم» paradigm الماركسي.

ووفقاً لتوقعات الماركسية، وخاصة في ثوبها الذي صنعه لها «لينين» تمر البرجوازية بمرحلتين: ثورية ورجعية، الأولي تناضل فيها البرجوازية من أجل الديمقراطية، بينما تتقهقر في الثانية لتصير الطبقة التي تساند وتدعم الاستبداد. والفارق بين المرحلتين هو نفسه الفارق الذي تصنعه نضالات الطبقة العاملة لإلغاء كل أشكال الاستغلال والقمع والاغتراب، فمع تقدم هذا النضال لابد أن تستعين البرجوازية بسيطرتها الكاملة علي الدولة وتوظف هذه السيطرة لمصادرة النضال البروليتاري وقمعه، وهو مايؤول بها إلي الاستبداد.(٤)

والواقع ان القبول واسع النطاق لهذه النظرية جعل اختبارها في الواقع أمراً غير ضروري. وبدلاً من بحث التطور التاريخي الفعلي لمختلف البلدان بهدف اختبار صحة تلك النظرية أو إنتاج نظريات بديلة، جعل المؤرخين المتأثرين بها يبحثون الواقع التاريخي علي ضوئها، ويستنبطون أحكاماً أو يسقطون تسميات ومصطلحات علي الظواهر والعناصر الفاعلة في التاريخ المحدد بناءً عليها

واشتقاقاً من مقولاتها وأحكامها.

غير أنه لم يكن من الممكن المحافظة علي نقاء وبساطة تلك النظرية لفترة طويلة وخصوصاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وقد أخذت تتصدع بسبب المفارقات العظيمة التي ظهرت عند البحث الفعلي في تاريخ الثورات لدي مختلف الجماعات القومية والنظم الثقافية والاجتماعية.

فالواقع أن النظام الرأسمالي لم يتطور علي النحو الذي تنبؤنا به الماركسية، ولم يشهد الانهيار الذي توقعته، بل استمر في الازدهار وتوليد ثورات تكنولوجية جديدة. وأثبتت «البرجوازية» في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية أنها لازالت قادرة علي دفع تطور النظام الاقتصادي والتأقلم مع متطلبات هذا التطور في المجالين الاجتماعي والثقافي. فنظم الحكم في المجتمع الرأسمالي المتطور - أي أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية - أنشأت آليات لضمان الرخاء العام، حتي للعاطلين عن العمل. وسواءً قبلت «البرجوازية» بحماس أو علي مضض أو لم تقبل هذا التطور، فالحكومات أعادت توزيع الثروة جزئياً من خلال موازناتها ومن خلال قيامها بدور إجتماعي موازن.

والواقع أن الدول التي إنهارت فيها الرأسمالية بسرعة، مثل «روسيا» القيصرية و«الصين» لم تكن هي الدول التي حكمت فيها «البرجوازية» أو كانت فيها الطبقة السائدة، إلا علي نحو عارض للغاية. فلم يكن الانتقال إلي الرأسمالية تاماً، ولم تكن الرأسمالية قد اجتاحت النظم الاجتماعية السابقة عليها، وانتقل موقف الماركسيين، «الثوريين» بعيداً عن انتظار نضوج النظام الرأسمالي وتناقضات البرجوازية وتحولها من موقف ديموقراطي إلي موقف معاد للديموقراطية. بل إن ماحدث هو أن الماركسيين لم ينتظروا نضوج الرأسمالية أصلاً، وقاموا بشن الثورة «الاشتراكية»، انتهازاً لفرصة ضعف البرجوازية وهشاشتها. وهو ما فسره «لينين» بأن فرص نجاح الثورة العمالية تزيد في «أضعف حلقات السلسلة الإمبريالية» أي قبل أن ينضج النظام الرأسمالي وتترشح البرجوازية كطبقة سائدة في المجتمع والدولة.

لقد مثل هذا «التحويل» انقلاباً حقيقياً ليس فقط في النظرية، وإنما أيضاً في الموقف الاشتراكي والماركسي. فقد شن الماركسيون ثورتهم باسم فرض ديكتاتورية البرو ليتاريا، حتي لوكانت البرجوازية وأحزابها المفضلة قد أتخذت موقفاً ديموقراطياً، بغض النظر عن تماسك وانسجام هذا الموقف. وبتعبيرا آخر، أحدث الماركسيون انقلاباً «شمولياً» في ممارستهم السياسية، وبدلاً من الدفاع عن النموذج الديموقراطي ضد الانقلاب الذي تصوروا حتمية أن تقوم به «البرجوازية» فقد قاموا هم بهذا الانقلاب.

وقد برر ذلك الانقلاب من خلال توظيف تجديدات نظرية في حقل «الماركسية» و«الاشتراكية». فقد كان رجل مثل «تروتكسي» يفكر أصلاً في المساهمة في ثورة ديموقراطية ضد النظام الملكي الإقطاعي القديم بهدف قيادة هذه الثورة إلي مرحلة جديدة هي الاشتراكية، وبالتالي جعل الثورة مستمرة. أما «لينين»، والذي لم يكن قد قبل بهذه النظرية في مرحلة مبكرة - فقد وجد نفسه مدفوعاً ليس لتطوير الثورة الديموقراطية إلي ثورة اشتراكية فحسب، بل وإلي الانقلاب علي الديموقراطية

نفسها، وتأسيس نظام شمولي، منذ عام ١٩١٧ . والواقع أن اتضاح الأعراض المبكرة للشمولية السوفيتية لم يثن الماركسيين اللاحقين عن التفكير بنفس الطريقة. فقد باتوا يتعجلون شن الثورة البروليتارية حتي لو لم تكن هناك بروليتاريا أو لم تكن هناك رأسمالية. ولكي يتم تبرير الأمر كله، فقد أفرط ماركسيو العالم الثالث، في النصف الثاني من القرن العشرين، في وصف النظام الاجتماعي الذي عاشوا في ظله بأنه رأسمالي، ثم بات من الضروري إغلاق الباب كلية أمام احتمالات تقدم ونضوج الرأسمالية أو مساهمة، «البرجوازية» في التنمية والتقدم. ووصفوا ذلك الاحتمال بأنه مستحيل، وذلك كتقدمة للقول بأن الثورة البروليتارية أو الفلاحية حتمية، وكتبرير للإطاحة بكل صور وأشكال الديموقراطية أو الأوضاع والنظم الليبرالية شبه الديموقراطية التي عاشوا في ظلها، في عقدي الخمسينيات والستينيات.

وفي مجتمعات قليلة التطور في مجال الصناعة والاقتصاد الحديث لم يكن من السهل مطلقاً التأكد من أن هناك «برجوازية» أصلاً، ناهيك عن أن تكون هذه «البرجوازية»حاكمة. اختلط الأمر إختلاطاً عجيباً، إذ وصفت فئة كبار ملاك الأرض بأنها «برجوازية»، بل وصفت فئة الملاك المتوسطين للأراضي بأنها «برجوازية» بدورها، بل إن النظام الاقتصادي الذي نشأ في المستعمرات وبلاد العالم الثالث بعد الاستقلال وصف بأنه رأسمالي لمجرد أنه دفع دفعاً لدخول حلبة التجارة الدولية بسبب التوسع في زراعة السلع التصديرية أو الاعتماد علي استخراج مادة خام أو أخري.(٥)

وحيث إن الأوضاع الاقتصادية في مرحلة الاستقلال أو بعده بقليل كانت سيئة أو غاية في السوء، فقد تعجل الماركسيون والمنظرون الاشتراكيون والقوميون سقوط هذا «النظام الرأسمالي»، وإدانة الطبقة السائدة فيه -والتي وصفت بالبرجوازية قسراً- باعتبارهما رجعيين ومفلسين سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وذلك كتقدمة للثورة «الاشتراكية».

وقد تورطت القوي التقدمية في هذا التحليل الذي انتهي بها إلي إنشاء نظم قمعية شديدة اتسمت بقسوة مفرطة في تعاملها مع المثقفين وكافة القوي المعارضة والتيارات الفكرية والسياسية الأخري، بل والمواطنين عموماً. ودفع هؤلاء جميعاً ضريبة باهظة للتعجل في شن ثورات أو تبريرها، دون أسس كافية. وقد حدث هذا في العالم العربي مثلما حدث في مناطق أخري من «آسيا» و«إفريقيا»، وبحيث صار النظام السياسي السائد بعد نصف قرن من الاستقلال شمولياً أو تسلطياً في غالبية كبيرة من أقطار العالم الثالث، وهو ما تم تبريره بالحاجة لشن الحرب ضد -أو تجاوز- الرأسمالية والبرجوازية!

من النظرية إلي الواقع

لقد توسعنا قليلاً في شرح الدلالات التي شحن بها مصطلح البرجوازية خلال الردح الأطول من القرن العشرين. وحاولنا إيضاح كيف أدي التعلق بمقدمات متسرعة علي المستوي النظري إلي نتائج مدمرة في الممارسة العملية لشريحة مهمة للغاية من مثقفي العالم الثالث وباحثيه.

والواقع أن تلك العملية بدت منطقية للغاية. فإذا (تأكد) الاستنتاج القائل بأن البرجوزاية قد صارت معادية للديموقراطية أو التقدم يصبح من الواجب الإطاحة بها وإنشاء نظم اجتماعية متجاوزة للرأسمالية، ونقل قيادة المجتمع من البرجوازية إلي طبقات أخرى، ولكن ما بدا متجاوزاً للمنطق هو أمران. **الأول** هو توظيف الاستنتاج السابق من أجل تبرير إنشاء نظم غير ديموقراطية. إذ أصبحت إدانة «الموقف اللاديموقراطي» للبرجوازية مبرراً لإنشاء نظم تسلطية شمولية معادية عداءً شديداً للحريات العامة والحقوق الديموقراطية. وهو تبرير غير مقبول منطقياً بالمرة، **وثانياً** بدا واضحاً للغاية أن التعجل في إستنتاج أن البرجوازية ترفض الديموقراطية أو أنها صارت قوة معادية للديموقراطية، هو نوع من سوء النية المعرفي، لأن الموضوع لم يبحث علي مستوي واقعي وميداني. وبذلك أصبحت النظرية تلد واقعاً يثبتها في أذهان الباحثين والمثقفين، كبديل عن واجبهم نحو اختيارها في الواقع.

هذه الحقيقة تلزمنا بالبحث عن مكامن الخطأ في النظريات التي راجت خلال الخمسين عاماً الماضية حول الموقف الاقتصادي والسياسي للبرجوازية في العالم الثالث.

الجيل الأول من النظريات

والواقع أن الماركسية وبقية الايديولوجيات الاشتراكية التي راجت في أوروبا خلال الفترة الفاصلة بين ثورة ١٨٤٨ وثورة ١٩١٧ لم تفكر إلا لماماً في مجتمعات الجنوب أو المجتمعات التي أخذت في السقوط تحت براثن الاستعمار وقتئذ. وما نتج من تحليلات كان يعكس بكل وضوح شدة نزعة التمركز الأوروبي حول الذات التي وسمت أيضاً الفكر الاشتراكي، في ذلك الوقت. فلم تكن هذه المجتمعات تبدو مهمة في التاريخ العالمي، أو قادرة علي التأثير علي مصير ومسار الصراع الاجتماعي والسياسي في أوروبا وشمال أمريكا. وكذلك اكتفت الموجة الأولي من النظريات الاشتراكية عن التاريخ والمستقبل الاجتماعي لدول الجنوب بمجرد تطبيق -اجتهادي إلي حد ما- للاستنتاجات الرئيسية التي خرجت بها من دراسة تاريخ أوروبا.

لقد فسروا الفقر والتخلف في الجنوب باستمرار سيادة أنماط إنتاج ماقبل رأسمالية. وبالتالي بدت كل المحركات والظروف التي تساعد علي بزوغ وتطور الرأسمالية. بما في ذلك ظاهرة الاستعمار الأوروبي - باعتبارها قوي تقدمية في التاريخ. ولم يتردد الجيل الأول من المنظرين والمحللين «الاشتراكيين» في تأييد الحملات الاستعمارية التي واجهت مقاومة شديدة من شعوب الشرق والجنوب، ومال هؤلاء إلي «فهم» هذه المقاومة كأنها محاولة من جانب «الطبقات» المالكة القديمة للدفاع عن مصالحها واستئثارها بالسلطة. وتوقع «الاشتراكيون» أن يؤدي تقويض هذه المقاومة ليس إلي بروز الرأسمالية فحسب، بل ونضوج تكوينات سياسية ديموقراطية أيضاً وقد ربطت تلك النظريات خاصةً بين «الاقطاع الشرقي» والاستبداد.[٦]

وظلّ هذا الربط يحرك مخيلة المنظرين الاشتراكيين الذين واصلوا تطبيق نظرية «ماركس» في التطور التاريخي ونظرية «انجلز» في الانعكاس. وتشدد نظرية ماركس علي دور المحرك الاقتصادي

وبالتحديد التطور في وسائل الإنتاج باعتباره العامل المستقل في التحول التاريخي. وبالغ انجلز بدوره في التأكيد علي أن البنية الفوقية أي الدولة وأشكال الوعي تعكس بالضرورة البنية التحتية أي أسلوب الانتاج ومصالح الطبقة السائدة. ومن ثم فإن تقويض النظم الإقطاعية أو السابقة علي الرأسمالية عموماً بدا وكأنه يمثل بحد ذاته تحولاً إلي الديموقراطية، وليس مجرد تمهيد لهذا التحول.

وقد استمر هذا الفهم وإ كتسب صفة قطعية حاسمة عند «لينين» الذي وحد تماماً بين الديموقراطية والاصلاح الزراعي. فمجرد تحقيق إصلاح زراعي حاسم ظهر لديه وكأنه تحول إلي الديموقراطية. ومثل هذا الفهم المرجعية النظرية التي جعلت المدرسة اللينينية تطبق صفة ديموقراطي أو ديموقراطية شعبية علي نظم معينة في أوروبا الشرقية والعالم «الثالث» لمجرد أنها خرجت من «الاقطاع» بتطبيق اصلاح زراعي، ولم تطبق، الاشتراكية تطبيقاً كاملاً. فكأن الديموقراطية هي نتاج تلقائي لتوجهات اجتماعية إصلاحية، حتي لو أن الدولة أو النظام السياسي الذي باشر هذه الاصلاحات اتسم بالاستبداد.[٧]

وترتيباً علي الجيل الأول من النظريات والتحليلات توقع الماركسيون والاشتراكيون الأوروبيون أن تبزغ طبقات رأسمالية ذات مصلحة في الديموقراطية في دول الجنوب، مثلما حدث في أوروبا أو دول الشمال.

وقبيل نهاية القرن التاسع عشر، كانت قد برزت موجة تالية من التحليلات «الاشتراكية» أقرب كثيراً إلي الواقع الميداني، وصفت النهب والتخريب الاقتصادي الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي في العالم الثالث، وخاصة في أمريكا اللاتينية ومصر والهند[٨] وبينما بدت تلك الموجة من التحليلات أقرب إلي الواقع وأكثر دراية وعلماً بالحقائق الملموسة في الميدان، فإنها لم تؤثر علي الفكر الاشتراكي بخصوص المستعمرات إلا بعد الحرب العالمية الأولي. فقد استمر الاشتراكيون في أوروبا وروسيا يؤيدون -بصورة عامة- الاستعمار، وينتظرون نتائجه «التقدمية». أما بعد الثورة البلشفية، فقد وقع تجديد نظري مهم. وقد لون بروز الانقسام والصراع بين الاشتراكيه الروسية والرأسمالية الغربية رؤية الأولي لتحولات العالم الثالث أو المجتمعات المستعمرة. لقد كانوا ينتظرون علي أحر من الجمر وقوع ثورات «برجوازية» تشغل المستعمرين الأوروبين عنهم وتساهم في تقويض «الرأسمالية الامبريالية الغربية». ولذلك، فقد بالغوا في إضفاء طابع تقدمي: ديموقراطي ووطني علي الطبقات الرأسمالية المحلية البازغة والتي بدت وكأنها القيادة الفعلية للحركات الوطنية هناك. إن تعقيدات الصراع كذبت في أحوال كثيرة تلك النظرية التبسيطية. ولكنها بدت ملائمة لحاجات الاشتراكيين والماركسيين في أوروبا وروسيا تحديداً.

ولكن النتيجة المهمة لهذه الاستنتاجات لايتعلق بمضمونها بقدر مايتعلق بكونها كانت مجرد إنعكاس للضرورات الصراعية والحاجات السياسية للماركسيين السوفييت تحديداً، وخاصةً في ظروف اشتعال الحرب الباردة.

لقد حكمت هذه الضرورات إجتهادات المنظرين السوفييت ونظرتهم للطبقة البرجوازية في

الجنوب أو الدول المستقلة حديثاً. وبرزت حالة من المراوحة بين نظريات تدين البرجوازية طالما أنها ظلت متحالفة مع الغرب، ونظريات أخري ترحب بدورها التاريخي طالما أنها تعارض الغرب[٩]، ولم يكن من السهل إكساب تلك النظريات الاحترام الواجب، لأنها كانت تبدو «غريزية». فغريزة العداء للرأسمالية جعل الاشتراكيين السوفييت والأوروبيين ينظرون بتشكك للطبقة البرجوازية في الدول المستقلة حديثاً. أما «غريزة» العداء للغرب فقد جعلتهم يتوقون إلي التحالف معها، حينما كانت مهيمنة علي الواقع الاجتماعي والسياسي في الدول المهمة في جنوب العالم، ودفعت الغريزة الأخيرة المنظرين السوفيت للاعتراف بالرأسمالية السائدة كما هي -مثلما- كان عليه الحال في «الهند» خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، أما الغريزة الأولي فقد دفعتهم لوضع اجتهادات نظرية تحث «حكومات» الجنوب علي التقدم صوب «الاشتراكية» أو اختيار طريق لا رأسمالي. لقد أثر الفكر النظري السوفيتي . والأوروبي بشكل عام تأثيراً كبيراً على الاشتراكيين المحليين، في دول الجنوب ذاتها. وقد ظل هؤلاء لفترة طويلة ينتظرون بزوغ طبقة رأسمالية قادرة علي تحقيق الاستقلال الوطني والديموقراطية معاً.

ولكن صدامات «الاشتراكيين» المحليين مع حكوماتهم جعلتهم يبدأون في الابتعاد عن النظريات السوفيتية التي أملتها المصالح السياسية للاتحاد السوفيتي.

ومثل الحافز الأول للاجتهاد ضرورة النضال ضد الاستعمار الغربي الذي لم تكن له أية نتائج تقدمية علي الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ولم يكن سوي استغلال بحت. وتم إحياء الأدبيات التي تحدثت عن عمق الاستغلال والتشويه الذي أحدثه الاستعمار الأوروبي باقتصاديات بلادهم.[١٠]

وفي حالات كثيرة، بدا الماركسيون والاشتراكيون في العالم الثالث متعجلين للغاية بصدد التحولات الاجتماعية المطلوبة في بلادهم. واستسلم كثيرون منهم للإغراء الماثل في القفز علي المرحلة الرأسمالية والدخول مباشرة في مرحلة اشتراكية. ومن ثم فقد قاموا بدورهم بإنتاج تحليلات مضطربة إلي حد بعيد. إذ راوحت هذه التحليلات بين المبالغة في وصف شدة التطور الرأسمالي مع عجزه عن إحداث التطور وتحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي، أو المبالغة في استبعاد إمكانية حدوث تطور مستقل للرأسمالية في بلادهم. كما أن النزعة الوطنية قادت الاشتراكيين في العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين إلي إقامة تعارض كامل بين الرأسمالية والتنمية، وبين البقاء في النظام العالمي من ناحية وتحقيق التقدم والديموقراطية من ناحية ثانية. وقد بلورت نظرية التبعية هذا الموقف المتشدد والقطعي.

التبعية: مصير لافكاك منه للرأسمالية

لقد استند الموقف الذي شرحناه في الفقرات السابقة علي ثنائية نظرية خاصة بالعالم الثالث، أو بالوضع الاجتماعي بعد الاستقلال: فهناك أولاً نظرية التبعية: التي سريعاً ما أصبحت المظلة الأساسية لمعظم الأدبيات النظريه الصادرة عن العالم الثالث والمقبولة من مثقفيه خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وهناك ثانياً طائفة من الأطر النظرية: التي دارت أساساً

حول تفسير الانقلابات «التسلطية» في عدد من دول أمريكااللاتينية وآسيا في فترات مختلفة خلال النصف الثاني من القرن. ويقف نموذج «التسلطية البيروقراطية» علي رأس هذه النماذج.

وقد اتسق هذان الإطاران النظريان في إدانتهما الكاملة للبرجوازية كطبقة، وللرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي. فنظرية التبعية أصدرت حكماً نهائياً علي البرجوازية يجعلها مجرد رأس جسر لهيمنة رأس المال الدولي وعابر القومية «الامبريالي» الاحتكاري .. إلخ، ويؤكد انعدام قدرتها علي إحداث تطور حقيقي في القوي المنتجة المحلية، ومن ثم إفلاسها التام فيما يتعلق بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب ومجتمعات العالم الثالث.[١١]

أما نظرية التسلطية البيروقراطية فقد صاغت نظرة للبرجوازية باعتبارها صاحبة مصلحة عميقة في ترسيخ التسلطية السياسية بهدف نزع أسلحة الطبقات العاملة وإجبارها علي القبول بمستوي أجر أقل حتي يمكن زيادة معدل الربح، واستخدام الجيش والبوليس: أي أدوات الدولة القمعية عموماً في تحقيق هذه الأهداف. وتدور نظرية التبعية حول تصوير محدد لميكانيكية التوسع في النظام الرأسمالي العالمي، الذي يقال إنه نشأ منذ قرب نهاية القرن السادس عشر. فقد كان «ماركس» يتوقع أن تدك مدافع الرأسمالية أسوار الحماية التي تتمتع بها التشكيلات ماقبل الرأسمالية في المستعمرات مفضية إلي تسريع التراكم الرأسمالي، والتحول إلي الرأسمالية هناك. أما نظرية التبعية فقد وافقت علي أن تحولاً رأسمالياً يجري في المستعمرات، ولكن غير مصحوب بتراكم داخلي، إذ يتم نهب هذا التراكم وتحويله إلي الدول الاستعمارية السابقة. فالنظام الرأسمالي العالمي ينقسم إلي مراكز وهوامش أو محيطات واسعة، وتقوم ميكانيكية التطور علي عملية متصلة لتحويل الفوائض من المحيطات والمستعمرات «دول العالم الثالث حالياً» إلي المراكز الرأسمالية المتروبوليتانية. وهو مايؤدي إلي مزيد من نمو المراكز أو «الرأسمالية الإمبريالية» من ناحية وتخلف المجتمعات المحيطية أو التابعة من ناحية ثانيه. ولا تستطيع المجتمعات المحيطية الإفلات من هذا القانون: إلا بتحطيم الروابط التي تجعل تطورها الداخلي مجرد استجابة لمتطلبات وحاجات رأسمالية المراكز.

وبتعبير آخر طالما ظلت هذه المجتمعات جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي فسوف يتواصل نهب مواردها، وما تنتجه من فائض قيمة، ومن ثم يتواصل التراكم السلبي: أي نقل الثروة، والاستغلال والتخلف. فالتخلف قد تتغير أشكاله وأنماطه وقنواته من الأشكال الزراعية التصديرية إلي الاستخراجية الخراجيه إلي الصناعية والتكنولوجية، ولكن التخلف نفسه مستمر بفضل التبعية. [١٢]

والسؤال هو: من صاحب المصلحة في بقاء هذه العلاقة القائمة علي التبعية والارتباط العضوي بالنظام الرأسمالي العالمي؟

الإجابة هنا حاسمة: الطبقات الحاكمة عموماً، و«البرجوازية» خصوصاً. فأكد معظم منظري التبعية أنه لم يعد يوجد في الدول الأقل نمواً برجوازية «وطنية»، وإن كانت توجد برجوازية «محلية» أو «داخلية»، فأكثرية قطاعات هذه الأخيرة يرتبط ارتباطاً تابعاً بالشركات عابرة القومية التي تتمركز في دول الشمال الصناعي الرأسمالي، وتعمل إما كوكيل أو كشريك للبرجوازية الامبريالية في المراكز

الرأسمالية المتقدمة. وبذلك فهي تفقد استقلالها، ومن ثم قدرتها علي الاحتفاظ بقاعدة التراكم المحلية داخل بلادها، وغالباً ما تقوم هي أيضاً بدور مواز في نقل الثروة إلي الخارج عن طريق استثمارات أو ودائع في شبكة المصارف والبورصات الدولية المعروفة. إنها بذلك تفقد القدرة علي الإضافة إلي رصيد بلادها من التطور. وبإيجاز فإنها لم تعد طبقة «مفيدة» للتنمية في البلاد الأقل تطوراً أو في العالم الثالث ككل. (١٣)

التسلطية البيروقراطية: الشكل المفضل للحكم لدي البرجوازية؟

ويتوازي مع دخول الرأسمالية مرحلة الصناعة في عدد من بلدان العالم الثالث الكبيرة بروز تناقضات سياسية وإيديولوجية جديدة. لقد ساهمت «البرجوازية الوطنية في الثورات التحررية، ولو جزئياً في عدد من الأقطار المستعمرة، وفي حالات نادرة مثل الهند حافظت البرجوازية علي شكل الحكم الديموقراطي بعد الاستقلال. وقد ارتبطت هذه الاستراتيجية الأخيرة بالرغبة في استكمال الاستقلال السياسي بالحصول علي استقلال اقتصادي نسبي، ومن ثم الاعتماد علي المجتمع المحلي وقاعدته التراكمية.

أما في أمريكا اللاتينية، فقد ساهمت البرجوازية الحضرية في الحركة الوطنية، بل وسعت خلال الثلاثنيات والأربعينيات إلى دفع التطور الصناعي. ولكن هذه الاستراتيجية تغيرت، خلال الستينيات والسبعينيات بحيث أصبحت الاستراتيجية الأساسية للبرجوازية المحلية هي الاندماج مع رأس المال الدولي والشركات متعددة الجنسيات. ولكي يحدث هذا الاندماج، كان من الضروري تفكيك التحالف الشعبوي الذي قام عليه التصنيع المستقل، وإجراء تخفيض إجباري في معدلات الأجور وإلغاء أو تقليص الانفاق الاجتماعي، وهو الأمر الذي تطلب دعوة العسكريين للقيام بانقلابات وتسلم سلطة الحكم، وفرض نموذج التسلطية البيروقراطية.(١٤)

ويتميز هذا النموذج بثلاث صفات أساسية.

الأولي هي تدخل جهاز الدولة البيروقراطي تدخلاً شاملاً في مختلف المجالات الاجتماعية، وذلك بتوظيف أيديولوجية تقوم علي فكرة الكفاءة «الفنية» أو النمو الاقتصادي.

أما الثانية فهي القمع المنظم للنقابات والحركات الفلاحية والعمالية، وتفكيك هياكل الرفاه أو الضمان الاجتماعي. ويرتبط بذلك إطلاق حملة إرهاب ورعب ضد الحركات اليسارية والراديكالية بوجه عام لتحقيق هدف جوهري، وهو نزع الطابع السياسي عن المجتمع ككل وعن الطبقة العاملة بوجه خاص.

أما السمة الثالثة، فهي السعي لتسهيل وتعجيل التراكم الرأسمالي عن طريق «تعميق التصنيع» من خلال تشجيع الاستثمار الاجنبي، ومساهمة الدولة مع القطاع الخاص المحلي في صيغة شراكة تشمل أيضاً رؤس الأموال الاجنبية.

وغالباً ما يأتي الانقلاب الذي يفرض النظام التسلطي البيروقراطي من جانب ضباط كبار ذوي صلة وثيقة بعالم الأعمال ورجال الأعمال، ولذلك يتمتع الانقلاب العسكري بدعم كبير وواسع من جانب رجال الأعمال بشتي أقسامهم.

ومن هذا المنظور يحقق النظام التسلطي البيروقراطي ثلاثة أهداف للبرجوازية.

الأول: هو تعزيز التراكم من خلال تخفيض الأجور الفعلية وتكلفة معيشة الطبقات الشعبية.

والثاني إحداث تغيير جوهري في سياسات الدولة ونقل هذه السياسات من دعم الرفاه والضمان الاجتماعي إلي تخفيض تكلفة المعاملات في السوق؛ ومن ثم جذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع رأس المال المحلي.

أما الهدف الثالث : فهو تأمين النظام الرأسمالي لفترة ممتدة في مواجهة التحريض اليساري والمطالب العمالية والفلاحيةالمتصاعدة. ويتم هذا الهدف الأخير بمزيج من القمع الشامل والنزع الإجباري للسياسة. ويحتم ذلك تدمير النقابات وإلغاء الأحزاب وفرض التبعية علي الصحافة، وتقليص أو محاربة النشاط الفكري والثقافي بوجه عام. هذا إلي جانب إجراء مذابح جماعية والزج بعشرات، وأحياناً مئات الآلآف في السجون، واستخدام أسوأ تقنيات التعذيب، وفرض الرقابة الشاملة علي الحياة المدنية للتأكد من خلوها من التهديد السياسي[١٥].

وتستخدم إيديولوجيات الأمن القومي لتبرير التدخل العنيف والانقلابي في الساحة السياسية من جانب الجيوش أوالميليشيات المنظمة، ثم لتأمين الحد الأدني من الدعم والتأييد الداخلي للنظام الديكتاتوري نفسه، ويأتي هذا التأييد من مصادر تقليدية، أو حديثة. ويشمل هذا التأييد قطاعات اجتماعية مثل «البرجوازية» والبرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطي الحديثة.

نماذج أخري:
البونابرتية -الكوربوراتية -النزعات شبه الفاشية

وفقاً لشروح الماركسيين المحدثين، قد تحتاج البرجوازية المحلية المتحالفة مع الشركات متعددة الجنسية إلى تدخل العسكريين وإنشاء نظام بيروقراطي - تسلطي. ولكن حلولاً أخري قد تفرض عليها، خاصة الخضوع لإرادة زعيم سياسي واحد يصادر حريتها هي ذاتها، وذلك تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية الكلية كطبقة. ويتأسس في هذا الإطار نظام سياسي يقوم علي هيمنة واستبداد شخص واحد مسيطر بصورة كاملة علي الدولة، ويفرض سلطته علي البرجوازية، بل ويعيد تنظيمها وبناء مؤسساتها وهياكلها بالطريقة التي يشاؤها. وهذا هو الموقف الذي وقفته البرجوازية الفرنسية بعد انقلاب نابليون الثالث علي الديموقراطية وتنصيب نفسه زعيماً غير منازع وديكتاتوراً وإمبراطوراً طوال عقدي الخمسينيات والستينات من القرن التاسع عشر. وقد شرح ماركس هذا التحول كنمط جديد للحكم البرجوازي تنتحر فيه البرجوازية سياسياً في مقابل تحقيق مصالحها الاقتصادية علي يد زعيم أوحد[١٦]. ولكن ظاهرة «البونابرتية» هذه تكررت في عدد من دول العالم الثالث، ونجد لها

أمثلة عديدة في العقود الأربعة الأخيرة مثل «جنرال بارك» في كوريا الجنوبية، و«سوهارتو» في إندونيسيا، وفي حالات أخري، قد يمضي الزعيم الأوحد في استكمال نظام سياسي يحاول فيه دمج جميع طبقات وفئات المجتمع، وتمثيلها في مؤسسات الدولة والمجتمع، ودمج هذه المؤسسات ذاتها في النظام السياسي، فيكون لممثلين معتمدين للنقابات العمالية دور، وممثلين للغرف الصناعية والتجارية واتحادات الصناعة دور، وللنقابات المهنية دور، وهكذا تتكامل عمليات التمثيل المحكوم مما يحقق استقراراً مصطنعاً عبر نظام مؤسساتي متكامل، وهو مايسمي بالكوربوراتية. (١٧)

وتختلف تلك الأنظمة الاستبدادية عن الفاشية كما تبلورت في إيطاليا وألمانيا في الثلاثينيات من القرن العشرين، فمن الناحية الأيديولوجية تمثل الفاشية نزعة وطنية متطرفة، غالباً ما تكون معادية لهيمنة رأس المال الأجنبي، وللدول الأقوي والأغني مثل الولايات المتحدة.. أما من ناحية التكوين السياسي، فإن الفاشية غالباً ما تستند علي نوع من التأييد الحماسي من أسفل، وهو ماتوفره البرجوازية الصغيرة أو الفئات الوسيطة. ومن ثم تمثل الفاشية تحالفاً بين البرجوازية «الوطنية» المتطرفة والبرجوازية الصغيرة، خاصة ذات الأفق الفلاحي(١٨) . وبينما تستند الأشكال السياسية الأخري علي قدرة زعيم أو نخبة سياسية علي السيطرة علي جهاز الدولة من أعلي عن طريق انقلاب سياسي أو دستوري أو عسكري..إلخ، فإن الفاشية تعتمد في البداية علي تأييد انتخابي قوي، وهي تتسلم السلطة عن طريق عمل ثوري من أسفل.. أي من المجتمع نفسه، والحزب الفاشي الفعال دعائياً وسياسياً. هذا في الوقت الذي تتسم فيه البونابرتية والتسلطية والكوربوراتية بضعف بالغ في التشكيل الحزبي الحاكم اسمياً

وبهذا المعني، يعد إنشاء نظام سياسي فاشي في العالم الثالث حالة إستثنائية ونادرة. ولكن ذلك لا يمنع الأنظمة السياسية التسلطية والاستبدادية من توظيف حركات فاشية سواءً كانت علمانية مستندة علي النزعات الوطنية المتطرفة أو دينية.

التسلطية والأزمة الاجتماعية

هذا هو ما تنتهي إليه النظريات الحديثة لقطاع عريض من الماركسيين المحدثين . ويبدو من الاستعراض السابق أن البرجوازية تختار أو تضطر للتسليم بشكل أو آخر من أشكال الاستبداد السياسي كتعبير عن صياغة محددة لمصالحها الاقتصادية. ولكن هذا الشرح يبدو متعسفاً من زوايا كثيرة، فأولاً لم يبرز دليل ميداني حقيقي لمدي التأييد الذي حظت به الانقلابات التسلطية «العسكرية والمدنية» التي أنشأت النظم البيروقراطية السلطوية في عدد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الستينيات والسبعينيات، بين رجال الأعمال.

والواقع أنه مما لا شك فيه هو أن هذه الانقلابات قد تمتعت بشيء من التأييد الحماسي أحياناً، من جانب أقسام مهمة من المجتمع السياسي، وقمم الطبقة الوسطي. والمؤكد أن بعض رجال الأعمال الكبار قد تحمسوا ولو لفترة معينة للأنظمة العسكرية والانقلابية . وكثيراً ما كان الظهور الملحوظ

لرجل أعمال بعينه أو حفنة من رجال الأعمال حول أو بجوار زعماء الانقلاب أو وزراء العهد التسلطي يؤخذ كدليل حاسم علي العلاقة العضوية بين الطبقة البرجوازية والتفضيلات السلطوية. ولكن نادراً ما بحثت أو حددت بدقة مدي شعبية هذه التفضيلات في أوساط رجال الأعمال عموماً. وغالباً ما كانت المبالغة تقود الباحثين إلي تعميم موقف رجل أعمال بعينه أو عصبة محددة من رجال الأعمال علي موقف الطبقة كلها أو فئة رجال الأعمال بأسرها، ومالت مثل هذه التعميمات للاستقرار وكأنها حقيقة يقينية ثابتة، وعندما تغيرت الأحوال كان الوقت المناسب لقياس صحتها قد فات بالفعل.

وبالنسبة لأعداد كبيرة من دول أمريكا اللاتينية كانت الأحوال قد تغيرت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وبدا تفضيل غالبية رجال الأعمال للصيغة الديموقراطية الليبرالية للحكم واضحاً، ولكن ذلك لا يجب أن يؤخذ دليلاً حاسماً أو قطعياً علي أن الديموقراطية كانت هي التفضيل الأصلي أو الحقيقي لرجال الأعمال عندما وقع الانقلاب العسكري أو المدني التسلطي في بلاد مثل «الأرجنتين» و«البرازيل» و«بيرو» و«تشيلي».. إلخ في سني الستينيات. كما أن العكس ليس صحيحاً أيضاً، بالضرورة.

ولكن القضية الأهم التي يجب إثارتها في هذا السياق هي الفارق بين التفضيل الراسخ للديموقراطية أو التسلطية من ناحية، والتحيز لهذا الشكل أو عكسه للحكم في لحظة فارقة بعينها، وهي اللحظة التي يقع فيها التحويل السياسي الحاسم للمجتمع والدولة.

فالواقع هو أن أية طبقة اجتماعية ناضجة نادراً ما تتعلق بشكل خاص للحكم - علي خلاف بقية أطراف المجتمع - إلا في لحظات التأزم الاجتماعي الشديدة. وهنا يجب أن نميز بين التفضيلات الاعتيادية، وتفضيلات الأزمات أو الطوارئ، فالأولي هي حالة ذهنية غالباً ما تتسم بشيء من التشتت والاختلاط بالنسبة لأية جماعة أو فئة اجتماعية واسعة نسبياً، وتظهر فيها ميول رئيسية غالباً مالا تختلف اختلافاً نوعياً أو حاسماً مع الميول أو التفضيلات السائدة اجتماعياً، والتي تلّون الثقافة السياسية والتاريخ الاجتماعي لبلد بعينه. أما تفضيلات الطوارئ والأزمات، فغالباً ما تدور حول مقولة قطعية «حادة»، حاسمة تعكس مجمل الحالة الذهنية أو الثقافية للفئة أو الطبقة الاجتماعية، من لحظة معينة، وتكتسب الحالة الذهنية والثقافية هذه السمة الاستقطابية والقطعية بفضل احتدام أزمة اجتماعية وسياسية حاده، وترتيباً علي ذلك قد تختار البرجوازية أو قطاع رئيسي منها التحيز لنمط حكم تسلطي أو تختار القبول -أو الدفع- نحو إحداث انقلاب عسكري علي خلاف الاختيارات الأخري لحل الأزمة الاجتماعية، وسواءً كان أصل الأزمة اقتصادياً أو اجتماعياً ثقافياً، أو كانت تشتمل علي جميع هذه الأبعاد. ومعني ذلك أن الاختيار السياسي لطبقة أوفئة ما يجب أن يدرس في إطار حقل الاختيارات الاجتماعية في حالة الأزمة. كما أننا يجب أن ندرس كيف تطورت الأزمة إلي الدرجة التي تجعل الاستقطاب حاداً بين اختيارات سياسية متعارضة.

وبمعني معين، قد تشارك جميع القوي والفئات الاجتماعية الطبقية في إنتاج الأزمة، وبحيث يستحيل أن نلقي مسئوليتها علي شريحة اجتماعية أو طبقة واحدة. ولكي نفهم هذه المسألة، يحتاج

الباحثون إلي إعادة فهم السياقات التي أنتج فيها اختيار سياسي ما، وذلك حتي يتم تجاوز موقف توزيع الاتهامات ويتعلم المجتمع من تجاربه السابقة.

فالأزمات التي أدت إلي الانقلابات العسكرية التسلطية في «أمريكا اللا تينية» خلال الستينيات والسبعينيات، وبصفة أخص في «البرازيل» و«الأرجنتين» انطوت علي تكثيف شديد للمخاوف المتبادلة بين مختلف الشرائح والطبقات، ولاشك أن اليسار والحركات الثورية تتحمل مسئولية جانب من تلك الأزمة ، وذلك عندما أخذت في تصعيد الأزمة ودفع الاستقطاب إلى نقطة اللاعودة. وبتعبير آخر، كان التطرف اليساري يسبق الانقلاب اليميني في العادة ويمهد له .

فقد أفرطت الحكومات الاصلاحية التي تولت الحكم في الأربعينات والخمسينات في«البرازيل» و«الأرجنتين» مثلا في إستخدام موازنة الدولة لمد شبكة الرفاه للطبقات الفقيرة. دون موارد حقيقية في خزانتها. وترتب علي ذلك توليد ضغوط تضخمية شديدة أضرت بالاستقرار الاقتصادي والتنافسية الدولية للبلدين، ومع تصاعد حدة الأزمة بدأت شرائح مهمة من الطبقات الوسطي في التخلي عن الحكومات الاصلاحية. كما أن الطبقات المالكه القديمة «ملاك الأراضي الكبار» والجديدة «أصحاب المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية» أضيرت كثيراً بدورها، وبدأت تعاني من انسداد آفاق النمو والتطور والتنافسية في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي. بينما تفككت التحالفات التقدمية «الشعبوية» بسبب الإحباط المتزايد لدي الطبقات الوسيطة، فإن الطبقات المالكة الغنية أخذت تبحث عن حل، ووجدت ضالتها في العسكريين.

ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن الأوضاع الجديدة التي ترتبت علي الأزمة الاقتصادية، ووجدت أن الوقت قد حان لمساعدة العسكريين في «البرازيل» و«الأرجنتين» علي التخلص من الحكومات الاصلاحية والتقدمية التي حاولت أن تقود بلادها بعيداً عن مناخ الحرب الباردة وأن تتحرر نسبياًمن الظلال الثقيلة للهيمنة الأمريكية. وهكذا تشابكت عدة عوامل داخلية وخارجية لإفراز مناخ استقطاب اقتصادي واجتماعي في ظروف أزمة خانقة. إن تأييد قطاع من البرجوازية في «البرازيل» و«الأرجنتين» للانقلابات العسكرية التسلطية خلال حقبة الستينيات لا ينطوي بالضرورة علي تفضيلها الدائم للحكم العسكري. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تجاهل لجوء هذا القطاع لتأييد منهج لحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بوسائل وآليات مناهضة للديموقراطية. وفي المقابل، لابد من استيعاب الدروس المهمة التي تظهر من دراسة فشل الحكومات الاصلاحية والتقدمية المستندة علي قاعدة عمالية في إدارة التحول الديموقراطي بسبب الفشل في التوفيق بين العدالة الاجتماعية والإدارة السليمة للاقتصاد.[١٩]

وبينما تتعلق الأزمة الاجتماعية السياسية التي أدت للانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية بكيفية إعادة توزيع الدخل والثروة فقد عانت أجزاء كبيرة من آسيا من ظروف وعوامل أخري. فالظروف الدولية والإقليمية المرتبطة بالحرب الباردة، وبالتراث الصراعي والاستعماري الطويل وشديد القسوة مثلت أهم عوامل التأزم في جنوب شرق آسيا في الخمسينات والستينات. وارتبط

الحكم العسكري والشمولي هناك بصفة أساسية بالصراع ضد الشيوعية المستندة علي قاعدة فلاحية. والواقع أن الحركات الشيوعية في معظم الدول الآسيوية لم تكن سوي حركات وطنية متشددة وساخطة علي المنهج المهادن للنظم السياسية والاجتماعية القديمة، المستندة أساساً علي كبار الملاك الزراعيين والنبلاء والمؤسسات الدينية. وفشلت معظم النظم العسكرية والتسلطية التي ركزت جهودها علي محاربة المد الشيوعي. ولكن بعض هذه النظم وخاصة في «كوريا الجنوبية» و«سنغافوره» و«تايوان» حققت نجاحات كبيرة بفضل تركيزها علي تصنيع البلاد وتحديث البنية الأساسية. في هذه التجارب اندمجت «البرجوازية» الناشئة إندماجاً وثيقاً مع مؤسسات الدولة الشمولية التي يعود لها الفضل في ولادتها ونموها السريع في عقدي الستينيات والسبعينيات. ولم يكن لهذه الطبقة أي فضل في التحرك نحو تخفيف قبضة الدولة علي الحياة السياسية والثقافية خلال عقد الثمانينات، ثم في التحول «الديموقراطي» الذي تم في هذه الدول، خلال عقد التسعينيات. ويعود هذا الفضل بكل تأكيد لشرائح اجتماعية وطبقية أخري، منها الطلاب والمثقفون والطبقة العاملة.

وعندما تم التحول، أفادت منه البرجوازية بدرجة كبيرة، فالنجاح الاقتصادي جعل قضية إعادة التوزيع أقل حدة بكثير مما كان عليه الحال في «أمريكااللاتينية» مثلاً. والأهم أن هذا النجاح ضمن وجود أساس اجتماعي وسياسي قوي للاستقرار النسبي. وعندما حدث التحول إلي الليبرالية السياسية، ضمنت البرجوازية في «كوريا»و«تايوان» مثلاً نجاح الأحزاب التي تؤيدها في إحراز الأغلبية، . ليس بفضل قوة هذه الأحزاب وجاذبيتها، وإنما بفضل آليات شراء الولاء وقوة الدفع لإستمرار الأمر الواقع في المجالين الاجتماعي والسياسي. ولذلك اتسم التحول بهدوء نسبي.(٢٠)

أما في العالم العربي، فإن البرجوازية بالمعني السليم للمصطلح فلم تمثل غير شريحة ضمن إئتلاف طبقي واسع تولي الحكم المباشر في الإطار الاستعماري. ثم لفترة قصيرة بعد الحصول علي الاستقلال. أما قلب هذا التحالف فقد تشكل من عناصر كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا يخوضون التحول البطيء و المأزوم نحو الرأسمالية بدرجات مختلفة . وبينما مالت الشرائح الأكثر رأسمالية إلي تأييد أحزاب أقلية انشقت أو تفرعت في لحظات متتالية عن التيار العريض للحركة الوطنية التي قادها كبار الملاك، فإنها لم تتمتع أبداً بامتياز سياسي راسخ. بل إن المشكلة الحقيقية هي أن النمو النسبي لهذه الشرائح -بعد الحرب الثانية- قد تم في نفس الوقت الذي شهد وثوب الطبقات الوسيطة إلي السلطة، وكانت الفئات الوسيطة الحديثة قد مرت بمرحلة اتسمت بميل لرفض الديموقراطية، والتشدد الأيديولوجي، والميل المتعاظم السريع لانتهاج برامج عمل ثورية، معادية عموماً للرأسمالية.

وهكذا تمت إدانة الرأسمالية قبل أن تنضج أصلاً، وقبل أن تتبلور في طبقة ذات برامج وتوجهات حزبية وسياسية واضحة.(٢١)

ولا زالت المجتمعات العربية تعيش نتائج الثورات العسكرية والسياسية التي قادتها الفئات الوسيطة

في عقدي الخمسينيات والستينيات. ومن ثم فإن نمو هذه الشرائح خلال ربع القرن الأخير يتم في ظروف تتسم بهيمنة البيروقراطية، والقوة العاتية للدولة، وتجذر ميراث سياسي وأيديولوجي راديكالي منعدم الثقة تقريباً بالطبقة البرجوازية. هذا إلي جانب الاندماج الذي يصل إلي درجة الانصهار بين الفئات البيروقراطية المتحوله حديثاً إلي الرأسمالية الخاصة، والفئات التي كونت ثرواتها وتوسعت في امتلاك أصول وشركات رأسمالية في إطار سياسات الانفتاح الاقتصادي قريب العهد.(٢٢)

في هذه الظروف تنمو أزمة اجتماعية سياسية تحمل بعض الشبه بحالة أمريكا اللاتينية. ويتلخص الجانب الأساسي من التشابه في استفحال أزمة اقتصادية خانقة نتيجة الأوضاع المالية المتدهورة للدولة منذ الخمسينيات، وسوء إدارة الاقتصاد وهشاشته الشديدة في الدول العربية غير النفطية.

ولكن التجربة السياسية للحكومات «التقدمية» والإصلاحية في العالم العربي تختلف إختلافاًعميقاً عن مثيلاتها في أمريكا اللاتينية. بينما اتسمت هذه الأخيرة بتفضيل الصيغة الديموقراطية، ساد العالم العربي أنساق سياسية تسلطية. أما علي المستوي الاجتماعي، فإن الطبقات المالكة القديمة والحديثة في أمريكا اللاتينية ظلت قوية في ظل النظم الشعبوية الديموقراطية، أما في العالم العربي فقد تمت تصفيتها تصفية شبة تامة منذ البداية. وخلال ربع القرن الأخير، عادت الشرائح الرأسمالية للانتعاش بفضل التحول إلي اقتصاديات السوق أو الانفتاح التجاري والاقتصادي علي العالم الخارجي، ولكنها ظلت خاضعة خضوعاً تاماً للدولة وجهازها البيروقراطي. أما في أمريكا اللاتينية، فقد ظلت البرجوازية التقليدية قوية في ظل جميع النظم السياسية.

وهكذا يتعين علينا أن نحلل بدقة طبيعة الأزمة التي ولدت النظم التسلطية الانفرادية، كما يتعين علينا أن نحلل التغيرات التي تعتري مواقف مختلف الطبقات في اللحظات التالية والحاسمة للتطور الاجتماعي والاقتصادي، حتي يمكن لنا الإمساك بالعوامل التي تقود البرجوازية -أو طبقة رجال الأعمال- إلي الأخذ بإختيار سياسي ما.

التراث الثقافي القومي

بعد آخر لدوافع البرجوازية -أو طبقة رجال الأعمال- للأخذ باختيار معين لشكل الحكم والسياسة هو التراث الثقافي القومي. فرجال الأعمال قد لا يختلفون كثيراً عن غيرهم من طبقات وفئات المجتمع في جوانب معينة من الثقافة السياسية. ولا يعني التواجد علي أرضية ثقافية مشتركة التماثل في وجهات النظر السياسية أو التفضيلات المذهبية أو اتخاذ نفس المواقف . إذ لم يوجد مجتمع إنساني متماثل تماماً في هذه الأبعاد. فالثقافة لا تعني مجموعة القيم الاجتماعية والسياسية، ولا طريقة معينة في رؤية الكون، ولا أسلوب حياة بذاته فقط، فهناك طائفة أخرى من المحددات والميول والمؤسسات الثقافية عادة ماتكون موروثة عبر الزمن ومنقولة بتصرف وبشئ من التدخل والتغيير من حقبة لأخري، فالميل للتجانس أو التفرد هو ذاته محدد ثقافي. فبعض الثقافات تفرض

ضريبة باهظة للغاية للاختلاف، وبعضها الآخر يشجع علي تكوين شخصية فردية متميزة أو ساعية للتمايز. ويترتب علي ذلك محدد آخر هو ميل آحاد وجماعات الناس للانتظام في مؤسسات ومنظمات واسعة سواءً كانت سياسية أو مدنية . فبعض الثقافات تميل للحض علي الانتظام والتضحية بالتمايزات الثانوية لصالح التأكيد علي قيمة الطاعة والانضباط المؤسس علي عقائد رئيسية.

ولكن القدرة علي التنظيم الدقيق هو معطي أو محدد آخر له جذور ثقافية. فبعض التنظيمات الاجتماعية تنهار فور أن تتعرض لهزات خارجية أو داخلية، وبعضها الآخر يصمد في وجه الزمن وتصاريف الأقدار ويتطور بالتراكم والتأقلم مع البيئة المحيطة.

ويستند هذا الفارق علي اختلاف في النظام الثقافي القومي. ولو أخذنا بهذه الجوانب فقط لوجدنا نتيجة واضحة، وهي أن تواجد طبقة رجال الأعمال علي نفس الأرضية الثقافية التي تعيش عليها طبقات المجتمع الأخري يجعلها جزءاً من هذا النظام الثقافي ، وإن كان ذلك لا يضمن بالمرة تماثل أو تشابه المواقف، أو الموضع في خريطة الاختيارات السياسية. فلو أن تلك الطبقة تميل إلي التجزؤ Fragmentation، فإنها ستكون بالضرورة عاجزة عن إتخاذ موقف سياسي متحد، وسوف تتوزع مواقف رجال الأعمال الأفراد إلي فرق وعصب سياسية متبانية، وهو مايدفعها إلي التناقض والمواجهة. وبذلك لاتكون طبقة رجال الأعمال في جانب وبقية طبقات المجتمع في جانب، آخر. ولكن ماذا لو أن هذه الطبقة ليست مجزأة فقط، وإنما أيضاً ذات ميل ضعيف للانتظام في مؤسسات ومنظمات جماهيرية مثل الأحزاب السياسية؟ عندئذ سوف نلاحظ انتقالات مفاجئة وأحياناً غير مفهومة في مواقف رجال الأعمال بين مختلف المواقف والتفضيلات السياسية. وإذا إفترضنا أن هذه الطبقة تميل لاتخاذ مواقف سياسية عامة مشتركة إلي حدما ولكن المنظمات المدنية والسياسية الموجودة في مجتمع بعينه غير محكمة وفضفاضة إلي حد ما، فإن هذه الطبقة سوف تميل لاتخاذ مواقف مشتركة فقط أثناء الأزمات الكبري أو بعد تجريب مختلف المواقف الثانوية الأخري التي تحظي بتأييد من جانب آحاد أو فرق رجال الأعمال. وهذا هو الحال في «فرنسا»، وربما طوال تاريخها الحديث منذ الثورة الفرنسية، وهو أيضاً حالها في ظل الجمهورية الخامسة، حيث يتوزع رجال الأعمال بين مختلف الأحزاب السياسية المحافظة واليمينية، بالمقارنة مثلاً بحالة «ألمانيا» أو حالة «انجلترا».

هذه المحددات ليست منفصلة تماماً عن المحددات الثقافية ذات الصلة بالقيم المحددة ورؤي الكون والمعطيات الرمزية وأساليب الحياة المعروفة في نظام ثقافي ما. وعلي سبيل المثال، فإن الطريقة التي تظهر بها طبقة ما في الحياة أوفي الساحة السياسية ستتوقف إلي حد بعيد علي المفهوم السائد في الثقافة المعينة لقيمة العدالة، والطريقة التي تتصور بها أو تحدد من خلالها موقفاً من قيمة المساواة، والحرية، بل والمنظور الذي يحدد أخذ ثقافة معينة لمعني الإنسان وصلته بالكون والطبيعة. ولا شك أن الدين يلعب دوراً في ذلك كله باعتباره مصدراً أساسياً من مصادرالنظام الثقافي.

ولنفترض أن رؤي الكون في ثقافة معينة تتسم بالصلابة «الجمود»، وأنها: أي الثقافة ترسم حدوداً

واضحة بين الطبقات إلي درجة الاعتقاد بتوارث المكانة الطبقية مثلاً. لا شك أن اشتراك مختلف الطبقات الاجتماعية في تشرب تلك الرؤي الثقافية يفضي إلي درجة عالية من جمود المواقف والعجز عن إيجاد حلول وسط أو مجرد القبول بقاعدة التفاوض الاجتماعي أو السياسي للتوصل إلي اتفاق حول طبيعة النظام المرغوب. عندئذ سيكون الصراع ضارياً نسبياً. والعكس بالنسبة للقيم والرؤي الثقافية البديلة. فإذا كان النظام الثقافي يكرس التوازن والمرونة والبحث عن حلول وسط. فتلك القيم الثقافية تساعد بذاتها على إيجاد حل للأزمات الدورية التي تنتاب أي مجتمع وقد تعفيه أو تجنبه غوائل التطرف والصراعات الاجتماعية المدمرة. وقد تجمع ثقافة ما بين معطيات من هذين النموذجين المتطرفين. إذ تنظر لوجود نظام هرمي للطبقات علي أنه نظام عادل، ولكنها تلزم الطبقات العليا بالأخذ بيد الطبقات الدنيا وتزرع فيها التزامات اجتماعية معينة ناشئة عن مسئولية أبوية/ طبقية.

وهذا كله لاشك يؤثر في العناصر الرئيسية لتكون رؤي ومواقف الطبقات العليا عموماً، ونخص هنا بالذكر طبقة ملاك الأراضي أو المسيطرين علي الثروة العقارية والزراعية للمجتمع. ولكن الطبقة البرجوازية قد ترث كثيراً من هذه العناصر بدورها.

والواقع أن العلاقة بين الطبقتين الأعلي في المجتمع تحدد إلي حد كبير خصائص البرجوازية. ففي بعض المجتمعات نشأت البرجوازية كامتداد متميز لطبقة النبلاء الارستوقراطيين. وحتي حينما تنشأ الأولي بصورة مستقلة، قد يحدث في لحظة فارقة من تاريخ المجتمع نوع من الاندماج أو حتي الانصهار بين الطبقتين، فتكتسب البرحوازية الحديثة سمات ارستوقراطية الأراضي، وتكتسب الأخيرة صفات برجوازية. وقد حدث هذا في «ألمانيا» مثلاً، وبدرجة أقل «انجلترا». وثمة مجتمعات كثيرة في العالم الثالث إتخذت هذا المسار للتطور[٢٣]

أما في مجتمعات أخري، فإن البرجوازية لاتنشأ منفصلة فحسب، بل وتتطور رؤاها في صدام مباشر مع أرستوقراطية الأراضي، وهو ما يفضي غالباً إلي ثورات دموية من نمط الثورة الفرنسية «١٧٨٩». وقد اتخذت بعض دول العالم الثالث هذا المسار، أو مسارات شبيهة حيث يتم تصفية الارستوقراطية القديمة عبر الثورة أو الانقلاب العسكري[٢٤].

وينعكس هذا الخلاف في مسارات تطور الطبقات العليا علي التكوين الثقافي السياسي وعلي التاريخ الاجتماعي.

ففي النمط الأول: يتطور النظام السياسي بصورة تدريجية، ويتسم المجتمع بهيمنة شديدة يصعب كسرها للطبقات العليا، وقد تنمو الديموقراطية بصورة تدريجية، وحتي عندما تستقر كنظام للحكم، فإنها لاتخلو من سيطرة اجتماعية صلبة، وبحيث تصمد الطبقات العليا في رؤي العالم في وجه حر كات الاحتجاج أو الإصلاح الشعبية. وتتمكن هذه الطبقات من إستيعاب الطبقات الشعبية في الغلاف الحيوي لرؤاها وإيديولوجيتها السياسية، وهو ما حدث في المانيا وانجلترا مثلاً.

أما في النمط الثاني: فإن النظام السياسي يتطور عبر انقطاعات مفاجئة ومتعددة، وربما ثورات

وثورات مضادة. وتدخل الطبقات الشعبية إلي الساحة السياسية بقوة، وتستطيع أحياناً إملاء بعض مطالبها علي النظام السياسي، كما تتلقي أحياناً أخري هزائم مريرة. وتنظر البرجوازية بشك ومرارة للديموقراطية وتفقد مواقفها إزاءها طابع الانسجام أو الاستمرارية. وعندما تستقر الديموقراطية في النهاية يكون المجتمع أكثر انفتاحاً، وأكثر تشظياً في نفس الوقت. وكان هذا هو حال فرنسا كما لاحظنا من قبل

وفي النمط الأخير: نشهد انقطاعات كثيرة في التراث الثقافي القومي، مع عدم إختفائه إلا مع استقرار نمط ثقافي جديد، وعبر فترة زمنية طويلة نسبياً. وهذا هو حال الولايات المتحدة علي سبيل المثال. وإيطاليا أيضا.

غير أنه حتي لو لم تكن هناك مثل هذه الانقطاعات الثورية، فإن التحليل الثقافي للطبقات العليا - وخاصة البرجوازية - لابد أن يميز بين عوامل الاستمرارية وعوامل التغيير. فالبرجوازية ليست مجرد حامل أو ناتج للتراث الثقافي للمجتمع، حتي في **النمط الأول** «البريطاني -الألماني». إذ أنها تدخل دائما عناصر ثقافية جديدة وخاصة بنسق الإنتاج الرأسمالي، ذات صلة عميقة بالخبرات السياسية المحلية والدولية - لهذه الطبقة وللمجتمع ككل.

التحليل الليبرالي

يعزو التحليل الليبرالي تلك العناصر إلي الحداثة، بمعطياتها العديدة.

والواقع أن التحليل الليبرالي لا ينظر لرجال الأعمال كطبقة متميزة بذاتها، وإنما كقوة من بين القوى الحديثة، أو كفئة أو فئات تقود القوي الحديثة في المجتمع. وترتبط هذه الفئة بالطبع بالنظام الرأسمالي، ليس باعتباره أسلوباً أو نسقاً للإنتاج والتوزيع له ميكانيكية وقوانين صارمة للتطور، و إنما باعتباره النظام الاقتصادي الحديث الذي يتسم بالتركيز علي الكفاءة الاقتصادية، أي كفاءة تشغيل وتوظيف الموارد، وزيادة الثروة والعائد من تلك الموارد.

أما التفضيلات السياسية لرجال الأعمال، فهي تنشأ عن مؤثرات ومتغيرات معينة يشتركون فيها مع فئات أخري.

ولاشك أن أهم هذه المؤثرات ما يرتبط بالمنزلة أو المكانة الاجتماعية status، وهو مفهوم يختلف عن مفهوم الطبقة، ويعني بمدي الهيبة المتأصلة في الموقع من الهرم الاجتماعي. فأصحاب المكانات العليا - وخاصة في المجتمع الحديث - يميلون للمحافظة علي النسق الاجتماعي القائم والقبول أو الدفع للتغيير التدريجي، وذلك بالمقارنة بالفئات الوسيطة التي تميل للتغيير الراديكالي والثوري.

وتمثل الخلفية التعليمية وإمتلاك الثقافة العلمية الحديثة المرتبطة بالتعليم مؤشرا آخر. وتحكم درجة التعليم تفضيلات مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية للأحزاب المختلفة، وللايديولوجيات السياسية. فالأكثر تعليماً - كما تعتقد النظريات الليبرالية - يميلون لأن يكونوا أكثر ليبرالية وتسامحاً في مجال السياسة، ومن ثم فهم يميلون للنظام الديموقراطي، وذلك علي عكس الأقل تأهيلاً من

الناحية التعليمية. وقد يمثل الجيل -أو الإطار العمري- متغيراً ثالثاً، فالشباب يميلون للثورية، بينما يميل كبار السن والعجائز للمحافظة، أو الإصلاح التدريجي في أفضل الأحوال. وهناك أيضاً عامل الثروة بحد ذاته، فالأثرياء أكثر ارتباطاً بأحزاب وتفضيلات معينة تمزج بين المحافظة والتحديث، بينما الفقراء قد يميلون لتفضيلات أخري تخاطب لديهم حاجاتهم الاقتصادية وسعيهم للعدالة في توزيع الثروة.

وكل هذه المؤثرات ليست ثنائية، بل تفرز الاختيارات السياسية وفقاً للمواقع النسبية المتعددة. فالثروة لا تفصل بين الأغنياء والفقراء وحدهم، لأن هناك فئات وسيطة، وهناك أيضاً درجات متباينة من الغني والفقر. كما أن التعليم متدرج بطبيعته، فالناس يصطفون في خط به عدة مراحل للأداء التعليمي، وهكذا. وقد لاتتوافق هذه المؤثرات، بل تتعارض. فقد لا يكون الأغنياء هم الأكثر تعليماً، ولا الأكبر سناً، أو الأفضل في المكانة. وقد تتمتع شرائح معينة تعاني من العوز المادي بمكانة وهيبة اجتماعية ممتازة، وهكذا. ويترتب علي ذلك أن دوافع التفضيلات السياسية ليست متحدة في الاتجاه أو متجانسة من حيث محتوي الاختيار. فبينما يقود عامل السن الشباب إلي الثورية، فإن مؤثراً آخر قد يلجم راديكالية قطاع من هؤلاء الشباب، وقد يكون الأداء التعليمي التفضيل السياسي بطريقة مخالفة لما يمليه الثراء أو المكانة الاجتماعية، وهكذا.

ويترتب علي ذلك أن رجال الأعمال ليسوا طبقة متجانسة ولا طبقة حاكمة، بالضرورة، بل لو أننا نظرنا إلي النظام الديموقراطي لوجدناه يتحيز للفقراء والأقل تعليماً والأكثر تواضعاً في مؤشرات المكانة باعتبارهم أغلبية المجتمع. وإذا كانت الثروة والمكانة والتعليم من العوامل التي تساعد رجال الأعمال علي الحصول علي نصيب من النفوذ والتأثير السياسي، فإن مجموع هذه العوامل لا يصل إلي درجة تمكينهم من الحصول علي أغلبية الأصوات في النظام الديموقراطي، بالضرورة. بل قد تكون الحالة الغالبة هي وقوع السلطة السياسية بيد الأغلبية، واستخدامها علي نحو يوازن الثروة الاقتصادية التي يملك رجال الأعمال النصيب الأوفر منها.

بل وقد ترتاح شريحة رجال الأعمال إلي هذا الوضع إذا لم يكن يهدد تهديداً خطيراً مصالحها الاقتصادية، فلا تجد دافعاً قوياً للمشاركة في الحياة السياسية، والأرجح أن يشغل رجال الأعمال أنفسهم بالشئون التجارية والمالية انشغالاً يحرمهم من الاهتمام أو حتي مجرد الإلمام بالشئون السياسية والحزبية، وقد يدفعهم ذلك إما إلي المشاركة بنفس الدرجة التي يشارك بها عموم المواطنين في المجتمع، وينقسمون بين مختلف التفضيلات التي يتوزع عليها المواطنون الآخرون، أو أن يسلموا قيادهم لفئة قليلة منهم أو لساسة محترفين ينالون ثقتهم لأسباب قد لا يمكن حصرها في مصالحهم الاقتصادية الضيقة.

ولكن إذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لمجتمع ديموقراطي حديث ومستقر نسبيا، فلابد أن تكون الصورة مختلفة بالنسبة للمجتمعات الانتقالية وخاصة التي لم تحقق التحول إلي النظام السياسي الديموقراطي أو النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث.

ويتوقع التحليل الليبرالي أن تتخذ فئة رجال الأعمال العصريين موقعها في قيادة عملية الانتقال إلي النظام الحديث. إن تأثير الثقافة القومية لن يشكل العامل الحاسم في تكوين الرؤي السياسية لهذه الشريحة إلا في سياق الحركة الوطنية ومرحلة نيل الاستقلال. فالانتقال إلي نظام اقتصادي وسياسي حديث يحتم إحداث درجة أخري من درجات القطيعة مع الثقافةالتقليدية، ويتفق ذلك مع مصالح هذه الشريحة أو الفئة، لأنها غالباً ما تعتمد في صعودها الاجتماعي علي الأداء وليس "العزوه" أو المكانة، وهو ما يميزها عن الطبقة العليا في المجتمع التقليدي. كما أن التعليم الحديث والمعرفة الأفضل بالعالم والقدرة علي التعامل مع محيط جغرافي عالمي واسع، وامتلاك مهارات ديناميكية خاصة في مجال صنع القرار الاقتصادي في بيئة أعمال متغيرة، والحاجة لحشد موارد بشرية ومادية ذات صلة بالعلم والتكنولوجيا العصرية.. كل هذه العوامل تجعل هذه الشريحة متميزة عن الارستوقراطية القديمة، وراغبة في القيام بدور نشط في الانتقال إلي الحداثة.

ولكن التحليل الليبرالي لابد أن يكون قد اصطدم مع الأمثلة الكثيرة في الواقع التاريخي، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة خاصة، والتي تشهد بأن رجال الأعمال قد يفضلون حقاً الانتقال إلي الرأسمالية ولكنهم اختاروا أن يحدثوا الانتقال إلي الحداثة من خلال نظام سياسي تسلطي أو شمولي. وفي بعض هذه الحالات قام كثير من رجال الأعمل الكبار بتأييد العسكريين والزعماء السياسيين الذي أسسوا هذا النظام. وفي حالات أخري حدث نوع من الاندماج بين عصب عسكرية أو سياسية تحديثية من ناحية وطبقة رجال الأعمال من ناحية أخري. وتشهد تجارب بلاد شرق آسيا، وخاصة «كوريا الجنوبية»و«تايلاند» و«تايوان» و«الفلبين».. إلخ، كما تشهد تجارب بعض الدول الأمريكية اللاتينية بوجود مثل هذه الميول. تنزع أغلب التحليلات الليبرالية -وخاصة ذات المصدر الأمريكي- إلي تبرير هذه الميول انطلاقاً من تفضيل الليبرالية الاقتصادية -أو تحديداً النظام الرأسمالي حتي ولو لم يكن تنافسياً- علي الليبرالية السياسية، وقد يعتذر بعض المحللين الليبراليين عن التناقض الكامن في هذا التفضيل إما بإبراز مقولة الواقع الانتقالي، أو بالإشارة إلي الصراع ضد الشمولية أو بتعليق المسألة كلها علي قوة الثقافة التقليدية.(٢٥)

الثروة والدولة

وتفترض هذه التحليلات - سواءً الماركسية التقليدية أو الليبرالية الوظيفية - أن طبقة رجال الأعمال تكون وجهة نظرها أو تفضيلاتها الخاصة بشكل الحكم ونظام الدولة وكأنهما كيانان منفصلان. ولكننا نشهد عديداً من التجارب العصرية التي تكونت فيها هذه الطبقة في رحم الدولة وكامتداد لها أو لسياساتها. وبالطبع نحن لانشير هنا إلي مقولة رأسمالية الدولة، حيث تلعب الدولة دور المقاول الرأسمالي بصفة جماعية، وإنما نشير إلي توجه الدولة لخلق فئة من رجال الأعمال من العدم، بصورة قصدية، وكجزء من خططها الرامية للانتقال المحكوم من أعلي إلي نظام رأسمالي حديث.(٢٦)

ويشكل النموذج الياباني أهم وأوضح الأمثلة العصرية لتكون طبقة من رجال الأعمال «برجوازية» في رحم -وبالارتباط مع- الدولة. حيث قامت الدولة -بعد ثورة «الميجي»١٨٦٤- ببناء الصناعة والاقتصاد الحديث من خلال إستثماراتها هي، ثم أقدمت علي بيع هذه الاستثمارات بأسعار رمزية للفئات التي شاركت في صنع الثورة وتولي وظائف الدولة، وخاصة عائلات الارستوقراطية العسكرية -الساموراي- الكبيرة وذات النفوذ الواسع في ثورة «الميجي» وبذلك تخلقت برجوازية حديثة من خلال الدولة. والواقع أن تأمل تجارب عديدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يشير إلي الدور الحاسم أو الجوهري للدولة في تنمية طبقة برجوازية حديثة، وإن بدرجة أقل وبأشكال غير مباشرة بالمقارنة بالتجربة اليابانية ولم يكن من الضروري أن يخرج رجال السياسة من العمل الحكومي إلي ميدان الأعمال Business لكي تتم عملية التوليد أو التربية المتصلة لطبقة برجوازية حديثة. فقد اتبعت مداخل ووسائل عديدة أخري لتحقيق نفس الهدف. ففي «ألمانيا» حصلت فئة من كبار الملاك علي تعويضات لإصلاح زراعي جزئي مكنها من الاستثمار في الأنشطة الرأسمالية الحديثة.(٢٧)

أما في «أمريكا» فقد حصل بعض رجال الأعمال علي مقاولات ضخمة انتقلوا بعدها من مقاولين غاية في البساطة -وربما الأمية والفساد- إلي تكوين امبراطوريات صناعية وخدمية حديثة. ولا تكاد تكون هناك تجربة في الانتقال إلي الرأسمالية تخلو تماماً من شكل أو آخر من دعم الدولة لعملية تكوين طبقة رجال أعمال حديثة.

ولا شك أن العالم الثالث قد ازدحم بأمثلة علي هذا الدور.

وما يهمنا في ذلك هو أن طبقة رجال الأعمال - في مرحلة الولادة والتطور الأولي - لا تنظر للدولة كما تعظ الليبرالية أو دروس الاقتصاد الكلاسيكي، أي باعتبارها مجرد دولة حارسة أو منظمة للتنافس الحر بين مختلف الأدوار الاقتصادية، بل غالباً ما تنظر إليها باعتبارها منجماً من الذهب أو حاضنة لا يمكن الاستغناء عما قد تمنحه من امتيازات قبل أن تصل هذه الشرائح إلي مرحلة النضج.

وقد يفسر لنا ذلك حقيقة أنه في كل مرة اضطرت شرائح رجال الأعمال الكبار للاختيار بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية لم يكن هناك أي غموض فيما سيقع عليه التفضيل. ولكن المسألة الأهم هي أن الليبرالية الاقتصادية لم تكن في المراحل الأولي لتطور رجال الأعمال سوي شعار عام لمرحلة تتسم بدور كبير للدولة في «تحديث الاقتصاد» من خلال محاباة رجال أعمال معينين. بينما غابت في سياق هذه المحاباة قواعد الاقتصاد الكلاسيكي التي كان من شأنها أن تملي حياد الدولة في التنافس الحر بين رجال الأعمال.

ولكن نفس الحقيقة قد تفسر أيضاً الصراعات السياسية الضارية - ومن ثم التفضيلات المتعارضة بين مختلف شرائح رجال الأعمال، وخاصة في العالم الثالث.

فبينما يكون من الواضح دائماً أن وكلاء الشركات الأجنبية سيفضلون سياسة تقوم علي انفتاح تجاري تام، فإن المصنعين سيفضلون نظاماً صارماً للحماية الضرورية لضمان استيعاب السوق المحلي أمام بضائعهم ومصنوعاتهم وخدماتهم مهما كانت سيئة أو بدائية أو غالية الثمن. والواقع أن هذا المثل

ليس سوي بعد واحد من أبعاد الانقسام الذي تشهده طبقة رجال الأعمال. ولابد أيضاً أن نميز مواقف وتفضيلات الشرائح الأفقية المختلفة من رجال الأعمال. فهناك رجال أعمال صغار، وآخرون من حجم الأفيال. ولكل منهم مواقع ومصالح متضاربة فيما يتعلق بالعلاقة مع سياسات الدولة الاقتصادية.

وإذا وضعنا ذلك كله في السياق العام للنضال الاجتماعي حيث تحدد مختلف فئات وطبقات المجتمع مصالحها بالارتباط الحميم مع سياسات الدولة، يمكننا أن ندرك مدي أهمية الاستيلاء علي الدولة أو احتكار سلطاتها أو الحصول علي موقع ممتاز بالقرب منها في تحقيق هذه المصالح، وخاصة في حقبة الانتقال المأزوم والممتد إلي الرأسمالية.

وقد نضيف إلي ذلك حقيقة أن التطور السياسي في عديد من مجتمعات العالم الثالث لم يتخذ مساراً بسيطا لا من حيث الاقتصاد ولا من حيث السياسة. وثمة تجارب عديدة خاصة في «إفريقيا» والعالم العربي شهدت تصفية حقيقية لطبقة رجال الأعمال، ثم عودة إلي انتعاش عناصر وجمهرة جديدة - جزئياً - من هذه الطبقة. ويثير هذا الاضطراب في حياة رجال الأعمال كشريحة طبقية أو طبقة، مختلف التوقعات بخصوص نظرتها إلي الدولة، وموقعها من قضية شكل الحكم.

ففي تلك الحالات الأخيرة، تشكل الذكريات «المؤلمة» للتصفيات القاسية للثروات الرأسمالية الخاصة أحد أهم أبعاد الرؤية السياسية للجمهرة الجديدة من رجال الأعمال. والأرجح أن الجانب الأهم من تلك الذكريات يقود إلي تعميق ثقافة الخوف من الدولة، والاستعداد لطاعة كبار زعماء الدولة وساستها الحاليين، بغض النظر عن أفكار وممارسات هؤلاء الزعماء والساسة. إن الجرأة علي النقد أو التصرف علي نحو قد يفهم منه سعي رجال أعمال معينين لنظام سياسي بديل قد يكلفهم ثروتهم، وموقعهم في النظام الاقتصادي، إن لم يكن حريتهم. وفي المقابل، فإن الطاعة التامة والاستعداد الدائم لتنفيذ الأوامر وبناء الصلات الشخصية الواضحة والغامضة هو طريق للحصول علي أعظم المكافآت.

ولكن توزيع هذه المكافآت في هذه الحالة لن يكون «عادلا» أبداً. فيستحيل أن تملك الدولة -حتي لوكانت تتصرف علي نحو محايد- كل الموارد اللازمة لإرضاء تطلعات كل رجال الأعمال، حتي الكبار منهم ولذلك عادة ما تحابي بعضهم علي حساب بعضهم الآخر. ويؤدي هذا التناقض -في توزيع هبات وأراضي الدولة- الي توترات عميقة في بنية الثقافة السياسية لرجال الأعمال.

ولا شك أن الانقسام إلي عصب متناحرة سيشكل أحد العوامل الحاكمة للمواقف والتفضيلات السياسية لكبار رجال الأعمال، ولكن نظرة الفئات المتوسطة منهم، وكذلك رؤي وأفكار وتفضيلات صغارهم ستكون مختلفة حتماً، بحكم أنها: أي هذه الفئات ستكون في أغلب الأحيان أشد معاناة من التمييز. وعلي صعيد آخر، سوف ينشأ بكل تأكيد مستويان مختلفان تماماً للتفضيلات السياسية: أي المستوي الظاهر والمعلن عنه، والمستوي الباطن والذي قد لايظهر سوي في النطاق الشخصي البحت، أو في تهكمات محدودة ومحكومة، وفي صور أخري للتعبير الذي يمكن الإفلات به دون عقاب. ومن المحتمل للغاية أن تؤدي هذه التوترات إلي عملية تحول حاسمة في لحظة ما فارقة من لحظات التحول

السياسي. فيظهر التفضيل الباطني علي السطح، بينما تغوص شرائح أو مشاعر أو تفضيلات معلنة وصاخبة إلي باطن المحيط.

رجال الأعمال بين الديموقراطية والتسلطية

ويتضح من العرض السابق أن شكل الدولة يتأثر تأثراً شديداً بالنضال بين مختلف فئات وطبقات المجتمع حول «أخذ» أو«الحصول» علي جانب كبير من موارد الدولة وسلطانها. وتتمثل خصوصية رجال الأعمال في أنهم يملكون وسائل للتأثير والحصول علي موارد الدولة أكثر بكثير مما يملكه غيرهم، في الظروف الاعتيادية. وبكل بساطة، فإن الدولة تصبح ديموقراطية عندما تعمل في محيط اجتماعي، ووفقاً لقواعد تضمن نزاهتها واستقلالها وسموها عن المصالح الخاصة. كما أن الدولة تميل لأن تكون استبدادية عندما يتم «خصخصتها» أو «أخذها» والحصول عليها بالتناقض مع قواعد النزاهة والشفافية والحياد والسمو والاستقلالية الضرورية لعمل الدولة. وثمة علاقة وثيقة بين «النضوج» الطبقي لرجال الأعمال من ناحية وإمكانية «دمقرطة» الدولة من ناحية أخري.

ذلك أن «دمقرطة» الدولة يتوقف علي تمكينها من القيام بدور عامل الربط والتناسق ليس في المجتمع كله فحسب، بل وبين فئات رجال الأعمال أيضاً.[٣٨] فالدولة لا بد أن تتمتع بالقدرة علي القيام بدور «المحكم» في الاقتصاد، من خلال تشريعات حيادية نزيهة. ولا تعني الحيادية هنا مجرد الترفع عن التحيز لقطاع أعمال بعينه دون بقية القطاعات. إذ ينبغي علي الدولة -وخاصة الدولة التنموية- أن تتمتع بالقدرة علي وضع رؤية أو تصور لتطور وتنمية الاقتصاد ككل، وأن تسرع وتضمن تناسق عملية الانتقال من بنية اقتصادية صناعية أولية إلي بنية أرقي وأعقد وأكثر كفاءة، ويحتم ذلك الدور قيام الدولة بتعزيز فرص الانتقال من خلال تشجيع قطاعات معينة مثل الصناعات التحويلية الأكثر تقدماً وإنتاجية وحفز التطور التكنولوجي، وتخفيض تكلفة المعاملات وضمان إشباع الحاجات الأساسية وزيادة فرص الدولة في النمو في الفضاء الاقتصادي العالمي.

ولا شك أن مثل هذه الرؤي والسياسات المطلوبة لتحقيقها سوف تنتج آثاراً توزيعية متباينة سواء داخل المجتمع ككل أو داخل مجال الأعمال.

ولكن الحياد والنزاهة المطلوبة في أداء دور الدولة الاقتصادي يعني أنها لا تتحالف مع رجال أعمال بعينهم أو أشخاصهم، ولا تتحيز ضد آخرين بعينهم أو أشخاصهم. مثل هذا التحالف يضفي علي التطور الرأسمالي طابعاً إقطاعياً، ويشوه البنية التوزيعية داخل مجتمع الأعمال. وسوف تتولد قيم ريعية مهما تم إخفاؤها في صورة قيم ربحية. ومن الناحية السياسية، فإن شخصنة التطور الرأسمالي يقود حتماً إلي إضفاء طابع «عصبوي» علي الدولة، وهو ما يعيق كلية قدرتها علي القيام بدور محايد وتناسقي، ومن ثم إمكانية «مقرطتها».

والواقع أنه لايوجد نمط واحد للعلاقة بين رجال الأعمال كأفراد أو كطبقة بالدولة. وثمة عدد من الأنماط يكاد يماثل عدد حالات وتجارب التطور الرأسمالي المعاصر. غير أنه يمكننا تصور وجود ثلاثة

أنماط «واسعة» ورئيسية.

في النمط الأول تتبني الدولة «كل » قطاعات وفئات رجال الأعمال، وترتبط معهم ارتباطاً منسجماً دون تحيز مسبق لقطاع دون آخر، إلا في الحدود التي تمليها خطط وضعت بعناية لصالح التطور الرأسمالي ككل. ورغم أن ذلك النمط مثالي، وقد لاتجسده تجربة واحدة في التاريخ، فإن بعض التجارب الآسيوية وخاصة التجربتين «اليابانية» و«الكورية الجنوبية» تقترب منه بدرجة ملحوظة.

غير أن هذا النمط يقبل تفسيرين أو حالتين مختلفتين كثيراً، وفقاً للتوازن النسبي في القوة. في الحالة الأولي تسيطر «طبقة» رجال الأعمال -باعتبارها طبقة- علي السلطة السياسية، وتسير الدولة وفق هواها.

أما في الحالة الثانية والتي تشهد بها حالتا «اليابان» و«كوريا» فيحدث العكس. حيث تسيطر الدولة علي طبقة رجال الأعمال وتتمكن إلي حد بعيد من إخضاعهم لمشيئتها وخططها واستراتيجيتها العامة.

وبعض التجارب المعاصرة تشمل علاقة تبادلية أو انتقالية بين النمطين، ففي حالة «الولايات المتحدة» مثلا، سيطرت طبقة رجال الأعمال الكبار علي الدولة الفيدرالية، وبدرجة أكبر علي الولايات، حتي الأزمة الاقتصادية في العشرينيات، والتي انتهت إلي سياسات «الصفقة الجديدة» New Deal وتمكنت الدولة بمقتضي هذه الصفقة من توجيه طبقة رجال الأعمال ربما حتي «الثورة» الريجانية المضادة في الثمانينات من القرن العشرين. أما في حالة ألمانيا، فقد خضعت طبقة رجال الأعمال للدولة كما خضعت الدولة لطبقة رجال الأعمال معظم الوقت.. ولكن دور الطبقة زاد كثيراً، وتعاظمت سيطرتها بصورة ملحوظة علي الدولة بعد الحرب العالمية الثانية.

هناك **«نمط ثان»** يتم فيه «اختراق» الدولة، وخصخصتها من قِبل قطاع بعينه من رجال الأعمال الكبار، ويتم استبعاد قطاعات عديدة أخري، وقد يصل الأمر إلي حد الاتحاد بين الدولة وعصبة معينة من رجال الأعمال الكبار الذين يسيطرون علي الدولة لصالحهم هم، وليس لصالح التطور الرأسمالي ككل. وغالباً ما يؤدي هذا النمط إلي قمع تطور الرأسمالية كنظام، وتباطؤ نمو الطبقة الرأسمالية وفقدانها التام للشعبية. وهناك عديد من التجارب الأوروبية التي اتبعت هذا النمط، ومن بينها «فرنسا»و«أيطاليا» حتي الحرب العالمية الثانية، أو بعدها بقليل. وتنتمي تجارب كثيرة في العالم الثالث لهذا النمط أيضاً خلال مراحل معينة من تطورها الرأسمالي.

وقد يتوافق هذان النمطان مع وجود نظام سياسي «ليبرالي»، ولكن هذه الليبرالية غالباً ما تكون متوارثة من مراحل سابقة للتطور الرأسمالي المؤثر الذي شهدته هذه البلاد أو التجارب. كما أن هذا التطور غالباً ما يعود إلي الأدوار المهمة التي لعبتها طبقات أخري في المجتمع، وخاصة فئات المثقفين والزراعيين الأحرار المتوسطين.

أما «النمط الثالث» فيحدث فيه الفصل النسبي بين سلطة الدولة ورجال الأعمال، وتنتزع الدولة استقلالها عنهم، حتي لوكانت تقوم بدور مؤثر في دفع التطور الرأسمالي.

والواقع أن الدولة تصبح في هذا النمط «وكيلة» فعلية للمجتمع ككل، وليس لطبقة بعينها. كما أنها قد تتبني سياسات «موازنة» لنفوذ رأس المال، وهو مايجعلها تبدو في عيون غالبية رجال الأعمال الكبار كما لو أنها «مضادة» لهم. والواقع أن هذا هو النمط الذي إتخذه التطور في عدد من الدول الأوروبية الاسكندنافية، وبدرجة أقل في «كندا» تحديداً لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، وحتي هبوب عاصفة المحافظين الجدد ونجاح «الثورتين» الريجانية والتاتشرية. وقد أضفي هذا التحول خلال نحو أربعة عقود من نهاية الحرب الثانية طابعاً ديموقراطياً حقيقياً علي الدولة في المجتمع الصناعي المتقدم - فتم توسيع المجال السياسي من خلال تعددية حقيقية وتشريعات لضمان الحقوق المدنية والسياسية وتشريعات أخري لتفعيل التوازن بين القوي الاجتماعية المختلفة. ورغم تباين الوزن السياسي النسبي لمختلف قطاعات الأعمال، فإن الدولة تكون قد «حررت» نفسها ولوجزئياً من الطابع العصبوي، وفرضت جبراً علي مجتمع الأعمال أن يتصرف كطبقة وليس كعصب متناحرة. وإذا كان هذا التطور«الديموقراطي» قد استغرق وقتاً طويلاً في الدول الرأسمالية المتطورة والتي تمتعت أصلاً بقدر ملحوظ من الليبرالية السياسية، فإنه لم يتم بصورة حقيقية بعد في الدول الرأسمالية المتأخرة.

إن التطور التاريخي الفعلي للدولة، وكذا لرجال الأعمال يتم في مراحل تبرز فيها تلك النزعات الثلاث بدرجات متفاوتة، فالنزوع إلي «تبني» الدولة لعصب معينة من رجال الأعمال غالباً مايفضي إلي تركيز التطور الرأسمالي وإلي نمو قطاعات رجال الأعمال نمواً متفاوتاً للغاية، تماشياً مع عمليات الضم والإقصاء لرجال الأعمال في علاقتهم بالدولة. وتتوافق هذه المرحلة مع ردة عن الليبرالية الاقتصادية وانحسار واضح للديموقراطية - أو حدوث انقلاب سياسي غير ديموقراطي أو معاد للحريات العامة.

أما نزعة «تبني» الدولة للطبقة الرأسمالية ككل وقيامها بتوليد وإرضاع هذه الطبقة، فغالباً ما تتوافق مع وجود نظام تسلطي أو شمولي شديد. وبينما قد توجد فرص - في الحالة المضادة - لبروز وضع ديموقراطي، بفضل حاجة الطبقة للسيطرة علي الدولة بحشد ما قد تتمتع به من قوة ونفوذ في المجتمع عن طريق الانتخابات العامة. فإن الديموقراطية كنظام لن تكون قد مدت جذورها في المجتمع، وستمثل الانتخابات العامة في هذه الحالة - مناسبة لشراء الولاءات، وهو مايحدث بالفعل في عدد من دول جنوب شرق آسيا في المرحلة الحالية، والتي بدأت في غضون حقبة التسعينيات.

مراجع وملاحظات

١- انظر تعريف لينين بالمقارنة بتعريف ماركس والماركسيين اللاحقين في

E. O. Wright. Class, Crisis and the State. New Left Books, 1978.

وانظر كذلك معالجة والرستين للفجوة بين مصطلحي رجال الأعمال والبرجوازية في:

Emmanuel Wallerstein.'The Bourgeoisie as concept and Reality'.Newleft Review. No. 167, 1988. P 91- 106.

وانظر كذلك في مبررات نظرتنا للطبقة "كنظام فعلAction System في "معايير وعمليات التكوين الطبقي مع إشارة لحالة المجتمع المتخلف"- المجلة القومية للعلوم الاجتماعية. العدد الثاني المجلد ٢٤ مايو ١٩٨٧ ص ص ٣- ٤١.

٢- انظر محاولة داهر ندورف وهى من المحاولات الرائدة لإعادة تأسيس مفهوم الطبقة بالاستناد على معايير موضوعية مختلفة في Ralph Dohrendorf Classes and Class conflict in Industrial Societies. Stanford, Stanford University Press, 19559.

٣- انظر محاولة نيكوس بولانتزاس لإعادة تأسيس نظرية ماركسية عن الدولة في

Nicos Poulantzas,

- Classes in Contemporary Capitalism, London,Verso, 1987,

- Political Power and and State Power. London, New left Review Books, 1983.

Ralph Miliband. The State in Capitalist Society. London, Weidenfeld and Nicholson, 1983

٤- حول نظرية لينين عن الثورتين الديمقراطية والاشتراكية انظر:

V. I. Lenin. Two Plans. Collected Works. Moscow, Progress publishers, 1970.

أو في أي طبعة أخرى.

٥- يختلف مؤرخو الاقتصاد السياسي والتاريخ الاجتماعي للرأسمالية حول العامل الحاسم في الانتقال إلى هذا النظام، ومن ثم توقيت بدايته. فثمة اتجاه يقول بأن التحول إلى الإنتاج للسوق هو العامل الحاسم، ويصبح بدء تاريخ الرأسمالية بالتالي هو القرن السادس عشر. ويتسق هذا الشرح مع نظريات ريكاردو للاقتصاد الرأسمالي. وثمة اتجاه آخر يركز على التحول في علاقات الإنتاج، وبروز العمل المأجور باعتباره العامل الحاسم في بدء الرأسمالية كأسلوب إنتاج. وهنا يجب النظر إلى الثورة الصناعية الأولى باعتبارها القابلة الحقيقية للنظام الرأسمالي. وتعد وجهة النظر هذه أقرب إلى نظرية ماركس، وإن كانت لا تمثل بالضرورة منطلق معظم الماركسيين عندما يتحدثون عن الرأسمالية.

في ذلك انظر:

A. Heilbroner. The Nature nd logic of capitalism. Norton& co., N.Y., 1986

Bell Warren. Imperialism and Capitalist Industrialization. New Left Review (Sept- October). 1972

٦- لا شك أن النظر إلى الشرق عموما كفضاء تاريخي للاستبداد والطغيان قد ميز الأدبيات الغربية الصادرة عن كافة الاتجاهات الفكرية. وتميزت الماركسية بأنها أقامت هذه النظرة على أساس من نظرية أساليب الإنتاج، وبذلك ارتبط الاستبداد بالإقطاع "الشرقي" أو أسلوب الإنتاج الآسيوي، أو أسلوب الإنتاج الخراجي بتعبير سمير أمين. وهناك سلسلة طويلة من المؤلفات التي تأخذ بهذا المنحى، بدأت بأعمال فيتفوجل عن الإقطاع الشرقي التي تبناها ماركس وطورها وأطلق عليها مصطلح الإنتاج الآسيوي ثم قطع بها سمير أمين شوطا إضافيا. وبالنسبة لمصر والعالم العربي انظر شروح سمير أمين في:

Samir Amin: the Arab Nation. London, Zed press, 1978.

وحول شرح بديل لبروز الدولة المطلقة انظر:

Perry Anderson. Lineages of the Absolust state. London,Verso, 1974.

٧- انظر لينين: خطتان. المرجع السابق.

٨- هناك أدبيات كثيرة حول "خراب مصر" في العهد الاستعماري.انظر: جون مارلو تاريخ النهب الإستعماري لمصر. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ,١٩٨٦- ترجمة عبد العظيم رمضان

٩- حول مراوحة النظريات السوفيتية بين إدانة البرجوازية في العالم الثالث والترحيب بها أو بدورها الوطني تحديدا انظر:

A- Szymanatic. The Logic of Imperialism. New York, praeger, 1981 pp 57-66.

١٠- أبرز المعبرين عن هذا الاتجاه هو بول باران ورفاقه في مدرسة "المجلة الشهرية" أو الـ Monthly Review .

حول هذا الموضوع انظر:

Paul Baran and P. Sweezy. Monoply capital.

Monthly Review Press, N.Y. 1966

١١- من أبرز أعمال مدرسة التبعية ما يلي:

-A. G. Frank. Capitalism and Underdevelopment in Latin America. New York, Monthly Review press, 1967 -

١٢- في ذلك انظر

Immanel Wallerstein. The Modern World system. New York, Academic press, 1974

١٣- حول موقف الماركسيين المصريين من البرجوازية في الماضي والحاضر انظر د. صلاح أبو نار: الماركسيون المصريون وقضية التنمية. ورقة مقدمة إلى مؤتمر الأحزاب السياسية والتنمية "بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠.

١٤- حول التسلطية البيروقراطية وأشكالها المختلفة انظر:

James M. Malloy (ed.) Authoritarianism and Corporatism in Latin America. University of Pittsburg press, Pittsburg, 1977.

١٥- حول نموذج أودونل انظر:

Guillerua O' Donnell. Corporatism and the Question of state "Reflection on Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State". Latin America Research Review. Vol. 13. No. 1, 1978

١٦- تعني "البونابرتية" الحالة الانقلابية التي تسلم فيها البرجوازية سلطة الحكم لزعيم مطلق السلطات يخضع البرجوازية نفسها لسلطته الصارمة، وهو ما يعني نزع القوة السياسية للبرجوازية في سبيل إنقاذ مصالحها الاقتصادية. وشكل هذا المفهوم المدخل الذي استخدمه ماركس لتفسير الانقلاب الذي قام به نابليون الثالث في فرنسا بعد ثورة ١٨٤٨ حول هذا المفهوم كحالة خاصة بين الحالات المختلفة لسلطة الدولة في ظل الرأسمالية. انظر:

K. Marx. The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte. In selected works. Progress publishers Moscow. 1969. Pp. 478- 479.

١٧- تعني الكوربوراتية نظاما يجعل الدولة تشبه بنية الشركة من حيث الهيراركية والربط بين كافة أقسام المجتمع بصورة قوية وميكانيكية وتمثيل مختلف أقسام المجتمع في الهيكل السياسي بصورة محكومة من أعلى. وبذلك تشبه الكوربوراتية الفاشية في أوجه معينة، وتختلف عنها في أوجه أخرى.

حول هذه المصطلحات، وخاصة الكوربوراتية انظر:

James Malloy (ed.) Authoritairianism Pp.3-23 and cenpratism In Latin America. Op-cit.

١٨- حول تفسير بولانتزاس للفاشية في ألمانيا انظر:

Nicos poulantzas. Fascism and Dictatorship. London, New Left Book 1974

١٩- يكمن خطأ النظرية التي تنسب الانقلاب التسلطي للبرجوازية كلها في أنها تكتفي بالنظر إلى سلوك أو مواقف عدة رجال أعمال أو إحدى روابط الأعمال، ولا تستكشف جملة مواقف عناصر ومكونات هذه الطبقة ككل، بحيث يتم تشريح السلوك السياسي لمجمل الطبقة وأقسامها المختلفة. وقد شرح بولانتزاس حقيقة أن الانقلاب العسكري لم يكن يحظي بالتأييد الحماسي سوى من جانب قطاع صناعة الصلب، بينما كان للقطاعات الأخرى مواقف متباينة تتفاوت من التأييد إلى المعارضة الكاملة. أما بالنسبة لحالات البرازيل والأرجنتين فثمة مراجعة لهذا المدخل، وإدراك متزايد للتفاوت الواسع نسبيا في مواقف البرجوازية بأقسامها المختلفة وشرائحها المتباينة ليس فقط من حيث الحجم وإنما أيضا من حيث المصالح والتحالفات الطبقية.

في ذلك انظر:

- Pzeworski, Adam. "Material bases Of consent: economics and politics in a hegemonic system". In Paul Zarenbka (ed.). Political Power and Social theory. Conn: JAI Press, 1980.
- Evans, Peter and John stephens "Studying Development since the Sixties: the emergence of a New Comparative Political Economy: theory and Society. Vol. 17, 1988, pp. 713- 745.
- Becker, David et al. "Post-imperialism: international capitalism in the late twentieth Century" Boulder, Col. , Lynn Reinner Pulisher, 1987.
- Canack, William. "The periphenal State debate: Capitalism and Bueaucraric Authoritarian regimes in Latin America: Latin American research Review; vol. 19, 1984, pp. 3- 63.

٢٠- حول النمط الآسيوي (المشاركة بين السلطة السياسية والبرجوازية التي نشأت من رحمها) انظر:

- A. Amsden "Third World and Industrialization: Global Fordism or a New Model? New left Review. Vol. 182, 1990. (July- August), pp- 5- 31.
- L. James and I. Sakong. Government, Business and Enterpreneurship in Development: the korean case. cambridge, Mass. Harvard University Press. 1980.

٢١- لم يحن الوقت لدراسة موقف الماركسيين العرب

والاتجاهات الراديكالية الأخرى من التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية في عقد الأربعينيات والخمسينيات ولكن الملاحظ هو أن الراديكاليين العرب كان لهم دور ملموس في إشاعة الاعتقاد بأن الرأسمالية قدم انتهى دورها، حتى قبل أن يبدأ بصورة جدية. ويبدو تعلق الماركسيين بالذات بدور جوهري للدولة في نماذجهم للتنمية والتطور الاقتصادي أمرا محيرا. حيث إنهم في الواقع قد برروا استيلاء العسكريين الممثلين لاتجاهات قومية أو تكنوقراطية على السلطة، ووقعوا هم ضحايا هذا الاستيلاء، وهو ما يتضح بصورة خاصة ومؤلمة في حالتي العراق والسودان. والملاحظ هو أن موقف الغالبية من الماركسيين لازالت حتى الآن تغلق الباب تماما أمام إمكانية التطور الرأسمالي. في ذلك انظر:

- محمود أمين العالم: هل هناك إمكانية لتنمية رأسمالية مستقلة؟، قضايا فكرية. الكتاب الثالث والرابع. أكتوبر١٩٨٦.
- سمير أمين: حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية. قضايا فكرية. الكتاب الثاني. يناير١٩٨٦.
- د. صلاح أبو نار: مرجع سبق ذكره

٢٢- حول الاندماج المتزايد بين البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة في سياق الانفتاح. انظر:

-Malak zaalouk. Power, Class and Foreign Capital in Egypt. The Rise of the New Bourgeonsie. London and New Jersey. Zed Books, 1989. Pp. 131- 4.

٢٣- هناك عشرات من التجارب التي تشهد على حالة الاندماج هذه بين البرجوازية والأرستقراطية. ولكن يظل للنموذج البريطاني أسبقيته التاريخية بسبب الولادة المبكرة للرأسمالية في أحشاء الإقطاعية البريطانية. انظر:

Perry Anderson. Lineages of the Absolutist State. London, New Left Books, 1974.

وحول تجارب وشروح مماثلة، انظر مختلف المساهمات في

Rodney Hieton (ed.) The Transition from Feudalism to capitalism. London New Left Books 1976.

٢٤- يلفت النظر وجود محاولات عديدة للتوفيق بين المفهومين الليبرالي والماركسي للطبقات من المحاولات المبكرة والمهمة نجد الكتاب التالي:

Anthony Giddens. The Class Structure of the Advanced Societies. 2nd ed. London, P.Hutchinson, 1980.

٢٥- في الرؤية الليبرالية لدور رجال الأعمال انظر:

Robert Dahl. "Business and Politics: A critical Appraisal of Political science" in R. Dahl and Paul Lazarsfeld. Social Research On Business: Product and potential. New York, University of Columbia press, 1959.

-٢٦

Samuel Huntington. Political Order in Changing Societies. New Haven, Yale University Pres, 1969

٢٧- حول دور الدولة في "إرضاع" وتشكيل "حضانة" للتطور الرأسمالي انظر:

R. Fatton. "Bringing the Ruling Class Back in: Class, State and Hegemony in Africa". Comparative Politics. Vol. 20. 1988. No. 253- 264.

٢٨-حول دور الدولة في تأمين التراكم الرأسمالي وتفذيته في التجارب الرأسمالية المبكرة انظر:

Rodney Hilton (ed.) . op- cit.

وانظر أيضا:

Eric Hobsboum. The Age of Capital. New York, Scribner's publishers. 1975.

٢٩- انظر:

F. Bourgin. The Great challenge: the Myth of Laissez Faire in the Early Republic. New York, George Brazeller 1989.

٣٠- حول الدور الشامل للدولة في إضفاء طابع "التجانس" على المجتمع وربطه بعضه ببعض انظر بولانتزاس، وكذلك رالف ميليباند، وانظر معالجة جيدة لهذه المسألة ووجهة نظر مختلف الباحثين الماركسيين والليبراليين الجدد في :

Eric. O.Weight. Class, Crisis and the State. London. New Left Press, 1978